



التأمين وتأثيره في نمو الإقتصاد السعودي

إعداد الطالب/ سراء علي المشيخي

إشراف/

د.الفیصل عبد الحمید

د.فايز جراد

العام الدراسي:

2025

فهرس المحتويات

المستخلص	5
المقدمة	7
مشكلة الدراسة	8
أهداف الدراسة	8
أهمية الدراسة	10
تساؤلات الدراسة	11
فرضيات الدراسة	13
المنطلقات النظرية للدراسة	14
الدراسات السابقة	18
الاطار النظري للدراسة	23
التأمين في السعودية: التعريف والاهداف	19
انواع التأمين في السعودية	23
اهمية التأمين في الاقتصاد السعودي	24
الهيئات المنظمة لقطاع التأمين في السعودية	24
التطورات التي شهدتها قطاع التأمين في السعودية	24
التحديات التي يواجهها قطاع التأمين في السعودية	25
أثر التأمين على النمو الاقتصادي السعودي	25
انواع التأمين في السوق السعودي وتأثير كل نوع على الاقتصاد السعودي	26

30	 منهجية الدراسة
30	 مجتمع الدراسة
31	 الإطار الزمني للدراسة
31	 ادوات الدراسة
33	 التحديات المحتملة
35	 الدراسة الميدانية
32	 التحليلات الإحصائية
51	 النتائج
52	 التحليلات
52	 التوصيات
54	 المراجع العربية
56	 المراجع الأجنبية
57	 الاستبانة
62	 الملخص

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول
جدول 1	تحليلات البيانات الديموغرافية لعينة الدراسة
جدول 2	متوسطات وانحرافات معيارية للمتغيرات وتأثير التأمين في نمو الاقتصاد السعودي والعقبات
جدول 3	متوسطات وانحرافات معيارية للمتغيرات في الاستبانة
جدول 4	الارتباطات بين المتغيرات في الاستبانة وتأثير التأمين على الاقتصاد السعودي
جدول 5	ملخص النموذج لتأثير التأمين في نمو الاقتصاد السعودي
جدول 6	تحليل التباين (ANOVA) لتأثير التأمين في نمو الاقتصاد السعودي
جدول 7	الانحدار الخطي لتأثير التأمين في نمو الاقتصاد السعودي
جدول 8	احصائيات البقايا لنموذج الانحدار الخطي لتأثير التأمين في نمو الاقتصاد السعودي

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل
شكل 1	تأثير التأمين في نمو الاقتصاد السعودي Dep

المستخلص: Abstract

يتناول هذا البحث دراسة قطاع التأمين في المملكة العربية السعودية، مع التركيز على تأثيره في النمو الاقتصادي. يُعد التأمين عاملاً جوهرياً في تعزيز الاستقرار المالي وإدارة المخاطر، مما يجعله مكوناً أساسياً في الاقتصاد الحديث. يناقش البحث تطور سوق التأمين السعودي، إضافةً إلى تأثير الأطر التنظيمية والتشريعية على أدائه.

يعتمد البحث على منهج تحليلي يستند إلى دراسة البيانات والإحصائيات المتعلقة بقطاع التأمين، إلى جانب مراجعة الدراسات السابقة التي تناولت دوره في التنمية الاقتصادية. كما يستكشف البحث العلاقة بين انتشار التأمين ومعدلات النمو الاقتصادي، مسلطاً الضوء على إسهام التأمين في تحفيز الاستثمارات، خلق فرص العمل، وتعزيز الاستقرار المالي. وتشير النتائج الأولية إلى أن قطاع التأمين في السعودية يشهد توسعاً ملحوظاً مدعوماً بالإصلاحات الاقتصادية ورؤية 2030، ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات تستوجب حلولاً لتعزيز كفاءته وزيادة إسهامه في الاقتصاد الوطني. ويختتم البحث بتوصيات تهدف إلى تطوير سوق التأمين وتعظيم دوره في تحقيق التنمية المستدامة.

This research examines the insurance sector in the Kingdom of Saudi Arabia, focusing on its impact on economic growth. Insurance is a key factor in enhancing financial stability and risk management, making it a fundamental component of the modern economy. The research discusses the development of the Saudi insurance market, in addition to the impact of regulatory and legislative frameworks on its performance.

The research is based on an analytical approach based on studying data and statistics related to the insurance sector, in addition to reviewing previous studies that addressed its role in economic development. The research also explores the relationship between the spread of insurance and economic growth rates, highlighting the contribution of insurance to stimulating investments, creating job opportunities, and enhancing financial stability.

The preliminary results indicate that the insurance sector in Saudi Arabia is witnessing a remarkable expansion supported by economic reforms and Vision 2030. However, there are still challenges that require solutions to enhance its efficiency and increase its contribution to the national economy. The research concludes with recommendations aimed at developing the insurance market and maximizing its role in achieving sustainable development.

الفصل الأول

المقدمة:

يعد قطاع التأمين من القطاعات الأساسية التي تساهم بشكل مباشر في استقرار الاقتصاد الوطني، حيث يهدف إلى تقديم الحماية المالية للأفراد والشركات ضد المخاطر الاقتصادية المتنوعة. في المملكة العربية السعودية، يشهد قطاع التأمين تطوراً سريعاً في السنوات الأخيرة، وذلك تماشيًا مع رؤية المملكة 2030 التي تسعى إلى تحقيق التنوع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط من خلال تطوير كافة القطاعات المالية، بما في ذلك قطاع التأمين (Alhajhoj, 2016).

يعد التأمين من الأدوات الفعالة التي تساعد في توفير استقرار اقتصادي طويل الأمد، من خلال تحفيز الأفراد والشركات على الاستثمار في مشاريع طويلة الأجل، ما يساهم في نمو الاقتصاد الوطني. كما أن التأمين يعزز من ثقافة الأمان المالي للأفراد، مما يؤدي إلى تشجيعهم على اتخاذ قرارات مالية استثمارية آمنة. ومع ذلك، يعاني القطاع التأميني في المملكة من تحديات متنوعة، من أبرزها قلة الوعي التأميني لدى بعض شرائح المجتمع، وضعف انتشار بعض أنواع التأمين، بالإضافة إلى غياب الثقافة التأمينية التي قد تؤثر على تطور القطاع (Ahmed, 2017 & Hassan).

كما أن هناك تحديات تنظيمية تواجه القطاع التأميني في السعودية، حيث تحتاج الشركات إلى بيئة قانونية وتنظيمية تشجع على المنافسة الصحية وتحسن من مستوى الخدمة المقدمة للمستهلكين. إن تطوير هذه البيئة التنظيمية يساهم في تمكين القطاع من الوفاء بمتطلبات السوق المتزايدة، ويعزز من قدرة القطاع على جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية. إلى جانب ذلك، تواجه الشركات التأمينية تحديات مالية تتمثل في تزايد المخاطر المرتبطة بالأزمات الاقتصادية والمالية العالمية (Al-Asmari, 2020 & Al-Bassam).

من ناحية أخرى، يبرز دور قطاع التأمين في تحقيق التنمية المستدامة من خلال توفير الحماية من المخاطر التي قد تواجه الأفراد والشركات في مختلف القطاعات الاقتصادية. يعد التأمين أداة أساسية للحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي من خلال تقليل الآثار السلبية للأزمات الاقتصادية والمخاطر الطبيعية التي قد تؤثر على النشاط الاقتصادي في المملكة. كما أن قطاع التأمين يلعب دوراً محورياً في تقليل الفجوات المالية وزيادة الاستثمارات التي تساهم في النمو الاقتصادي المستدام (United Nations, 2020).

إن هذه الدراسة تهدف إلى تحليل دور قطاع التأمين في الاقتصاد السعودي، وتقييم تأثيره على النمو الاقتصادي من خلال عدة محاور، بما في ذلك تعزيز الاستثمارات، توفير فرص العمل، ودعم استقرار السوق المالي في المملكة. كما تسعى الدراسة إلى استكشاف التحديات التي يواجهها القطاع وكيفية تجاوزها، بالإضافة إلى تقديم توصيات لتطوير القطاع بما يتماشى مع أهداف رؤية المملكة 2030 وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

مشكلة الدراسة:

يعتبر قطاع التأمين في المملكة العربية السعودية من القطاعات الحيوية التي تساهم بشكل مباشر في استقرار الاقتصاد الوطني، حيث يعمل على توفير الحماية المالية ضد المخاطر المتعددة التي قد تواجه الأفراد والشركات. ومع ذلك، فإن القطاع يواجه عدة تحديات تقف عائقاً أمام تطوره الفعال.

تتمثل المشكلة الرئيسية في قلة الوعي التأميني لدى شرائح واسعة من المجتمع السعودي، حيث يظل التأمين من المواضيع التي تقتصر إلى الثقافة الكافية بين الأفراد والشركات، مما يؤثر سلباً على معدل الإقبال على منتجات التأمين المختلفة (Ahmed, 2017 & Hassan). إن هذا النقص في الوعي يُعد من العوامل التي تعيق استدامة النمو في القطاع وتحد من تحقيق أهدافه المتمثلة في توفير الحماية المالية وتعزيز الاستقرار الاقتصادي.

بالإضافة إلى ذلك، يواجه القطاع تحدياً آخر يتمثل في قلة التنوع في المنتجات التأمينية المقدمة، وهو ما يؤدي إلى نقص في المنافسة بين شركات التأمين ويحد من ابتكار حلول جديدة تلبي احتياجات السوق السعودي المتغيرة والمتنامية (Al-Asmari, 2020 & Bassam).

ورغم الجهود المبذولة من قبل الهيئات التنظيمية مثل الهيئة العامة للتأمين في المملكة، فإن التشريعات الحالية قد لا تكون كافية لمواكبة التطورات السريعة التي يشهدها السوق، مما يجعل قطاع التأمين يواجه بعض الصعوبات في مواكبة التحديات المعاصرة. علاوة على ذلك، تؤثر تقلبات الاقتصاد الكلي، مثل تقلب أسعار النفط، بشكل غير مباشر على قطاع التأمين في المملكة، حيث يتسبب ذلك في تقليص القدرة على جذب الاستثمارات الضرورية لدعم النمو والتوسع في القطاع. تعد هذه التحديات من الأسباب الرئيسية التي تحد من قدرة القطاع التأميني على الإسهام بشكل كامل في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام (United Nations, 2020).

وبناءً عليه، تتمثل مشكلة الدراسة في فحص هذه التحديات وتأثيرها على قطاع التأمين في المملكة العربية السعودية، وتحليل مدى تأثير هذا القطاع على النمو الاقتصادي الوطني، بالإضافة إلى تقديم حلول استراتيجية من شأنها تعزيز قدرته على المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

أهداف الدراسة:

1. تحليل دور قطاع التأمين في استقرار الاقتصاد الوطني: تهدف الدراسة إلى فهم كيفية تأثير قطاع التأمين على استقرار الاقتصاد الوطني من خلال توفير الحماية ضد المخاطر التي قد تؤثر على الأفراد والشركات.
2. دراسة علاقة قطاع التأمين بالنمو الاقتصادي المستدام: تهدف الدراسة إلى استكشاف العلاقة بين تطور قطاع التأمين والنمو الاقتصادي المستدام في المملكة، وكيفية مساهمته في تعزيز التنمية طويلة الأجل.
3. استكشاف التحديات التي يواجهها قطاع التأمين في السعودية: تسعى الدراسة إلى دراسة أبرز المشاكل والتحديات التي تعرقل نمو قطاع التأمين في المملكة، مثل محدودية الوعي التأميني أو ضعف التنوع في المنتجات التأمينية.
4. تحليل تأثير التشريعات والسياسات على قطاع التأمين: تهدف الدراسة إلى تقييم كيفية تأثير القوانين والأنظمة المتعلقة بالتأمين في المملكة على تطور القطاع، ومدى فعاليتها في مواجهة التحديات الحالية.
5. دراسة دور التأمين في تعزيز الاستثمارات في السوق السعودي: تسعى الدراسة إلى استكشاف كيف يمكن لقطاع التأمين أن يشجع الاستثمارات المحلية والدولية ويحفز تدفق رؤوس الأموال نحو السوق السعودي.
6. استكشاف الفرص والتهديدات التي تواجه السوق التأميني: تهدف الدراسة إلى تحليل الفرص المتاحة أمام شركات التأمين لتطوير منتجات جديدة، وكذلك التهديدات التي قد تواجه السوق التأميني بسبب التغيرات الاقتصادية والاجتماعية.
7. تحليل تأثير الوعي التأميني في المجتمع السعودي: تهدف الدراسة إلى تقييم مستوى الوعي التأميني بين أفراد المجتمع السعودي وكيفية تأثير ذلك على الطلب على منتجات التأمين.
8. تقديم توصيات لتحسين بيئة العمل في قطاع التأمين: تسعى الدراسة إلى تقديم حلول استراتيجية تهدف إلى تحسين بيئة العمل في قطاع التأمين، من خلال تعزيز الابتكار وتطوير المنتجات والخدمات التي تلبي احتياجات السوق.
9. دراسة دور التأمين في تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030: تهدف الدراسة إلى تحديد كيفية مساهمة قطاع التأمين في تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030، وخاصة فيما يتعلق بتنويع مصادر الدخل وتعزيز استدامة الاقتصاد الوطني.
10. مقارنة أداء قطاع التأمين السعودي مع أسواق التأمين العالمية: تهدف الدراسة إلى مقارنة الأداء العام لقطاع التأمين في السعودية مع أسواق التأمين العالمية، لتحديد نقاط القوة والضعف وتقديم رؤى لتحسين الأداء.

أهمية الدراسة:

تُعتبر دراسة دور قطاع التأمين في المملكة العربية السعودية وتأثيره على النمو الاقتصادي من الدراسات الحيوية في وقتنا الحالي، خصوصًا في ظل التحولات الاقتصادية الكبيرة التي تمر بها المملكة. فمن خلال رؤية المملكة 2030، تهدف المملكة إلى تقليل اعتمادها على النفط وتوسيع قاعدة اقتصادها من خلال تنمية مختلف القطاعات الاقتصادية، ومن أبرز هذه القطاعات هو قطاع التأمين. يُعد قطاع التأمين من الأعمدة الأساسية التي تساهم في تحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي المستدام، وذلك عبر توفير الحماية المالية للأفراد والشركات ضد المخاطر المختلفة التي قد تواجههم، سواء كانت مخاطر طبيعية، اقتصادية، أو حتى سياسية. إن وجود قطاع تأمين قوي وفعال يساهم بشكل مباشر في تحفيز بيئة استثمارية آمنة، مما يعزز ثقة المستثمرين في السوق السعودي ويدفعهم إلى ضخ استثمارات جديدة.

من جهة أخرى، يساعد التأمين في حماية الأفراد والشركات من الأزمات الاقتصادية، كما يساهم في تقليل الأضرار التي قد تحدث بسبب المخاطر الطبيعية أو غيرها، مما يساهم في تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي. إن هذه الأدوار التي يقوم بها قطاع التأمين تساهم في بناء نظام اقتصادي أكثر مرونة وقدرة على مواجهة التحديات. وهذا يعد أمرًا حيويًا في ضوء التقلبات الاقتصادية العالمية والمحلية، التي قد تؤثر في القطاعين العام والخاص. إذ لا يمكن للقطاع الخاص أن يواصل النمو والاستثمار دون وجود نوع من الحماية التأمينية التي تضمن استمراره في مواجهة المخاطر المحتملة.

علاوة على ذلك، تساهم هذه الدراسة في توفير تحليل دقيق للفرص والتحديات التي يواجهها قطاع التأمين في المملكة. إذ يُعتبر القطاع في مرحلة تطور مستمر، ومع ذلك، فهو يواجه العديد من التحديات مثل الوعي التأميني المحدود بين شريحة واسعة من المجتمع السعودي، والافتقار إلى التنوع في المنتجات التأمينية التي تواكب احتياجات السوق. من خلال هذه الدراسة، يمكن فهم هذه التحديات بشكل أفضل، كما سيتم تحديد الحلول المناسبة التي يمكن أن تساهم في تعزيز قدرة القطاع على التطور والمساهمة الفاعلة في الاقتصاد الوطني.

بالإضافة إلى ذلك، تساهم الدراسة في تسليط الضوء على العلاقة بين التأمين والنمو الاقتصادي المستدام، مما يساعد في تزويد صناع القرار والأكاديميين والممارسين بتوصيات علمية قائمة على الأدلة حول كيفية تحسين قطاع التأمين. كما تساهم هذه الدراسة في تعزيز الوعي لدى جميع الأطراف المعنية، سواء كانت حكومية أو خاصة، بضرورة تطوير هذا القطاع لكي يتمكن من الإسهام بشكل أكبر في التنمية الاقتصادية المستدامة.

في الختام، تكتسب هذه الدراسة أهمية استثنائية لأنها لا تقتصر على تقييم الوضع الراهن لقطاع التأمين، بل تسعى أيضًا إلى تقديم حلول عملية تساهم في تطوير القطاع وزيادة دوره في تحفيز النمو الاقتصادي في المملكة، مما يساهم في تحقيق الأهداف الوطنية الطموحة التي تسعى إليها رؤية المملكة 2030.

تساؤلات الدراسة:

1. ما هو دور قطاع التأمين في تعزيز استقرار الاقتصاد السعودي؟
 - كيف يساهم التأمين في تقليل المخاطر المالية ويعزز من قدرة الاقتصاد على مواجهة الأزمات الاقتصادية المختلفة؟
2. كيف يؤثر قطاع التأمين على تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في المملكة؟
 - ما هي العلاقة بين تطور قطاع التأمين وبين تحقيق نمو اقتصادي مستدام، وهل يساهم في تحفيز النمو في القطاعات الأخرى؟
3. ما هي التحديات التي يواجهها قطاع التأمين في المملكة العربية السعودية؟
 - ما هي أبرز التحديات التي تقف عائقاً أمام تطور القطاع، مثل الوعي التأميني المحدود واللوائح التنظيمية، وكيف يمكن التغلب عليها؟
4. ما هو تأثير السياسات الحكومية على نمو وتطور قطاع التأمين في المملكة؟
 - كيف تسهم التشريعات والقرارات الحكومية في تطوير قطاع التأمين وتعزيز دوره في الاقتصاد السعودي؟
5. كيف يساهم قطاع التأمين في جذب الاستثمارات المحلية والدولية إلى السوق السعودي؟
 - هل يمكن أن يلعب قطاع التأمين دوراً أكبر في تحفيز الاستثمارات الاقتصادية داخل المملكة؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما هي العوامل التي تسهم في ذلك؟
6. ما هي الفرص المتاحة لتطوير قطاع التأمين في السعودية؟
 - ما هي الفرص المتاحة أمام شركات التأمين لتوسيع نطاق عملها وتطوير منتجاتها لتلبية احتياجات السوق المحلي؟
7. كيف يمكن تعزيز الوعي التأميني بين المواطنين السعوديين؟
 - ما هي الوسائل التي يمكن استخدامها لزيادة الوعي التأميني في المملكة؟ وكيف يؤثر ذلك على الطلب على المنتجات التأمينية؟
8. ما هي تأثيرات النمو السكاني والتغيرات الديموغرافية على سوق التأمين؟
 - كيف يساهم التغير الديموغرافي في المملكة، مثل الزيادة في عدد السكان أو تغير التركيبة السكانية، في تشكيل سوق التأمين؟
9. ما هي العوامل الاقتصادية التي تؤثر في نمو قطاع التأمين في السعودية؟
 - كيف تؤثر التغيرات الاقتصادية، مثل التقلبات في أسعار النفط أو التوجهات الاقتصادية العالمية، على الطلب على التأمين في المملكة؟

10. كيف يمكن للقطاع التأميني في المملكة أن يساهم في تحقيق أهداف رؤية السعودية 2030؟
- كيف يمكن أن يساهم التأمين في دعم أهداف رؤية 2030، خاصة في مجالات التنوع الاقتصادي وتحقيق الاستدامة المالية؟
11. كيف يمكن قياس كفاءة شركات التأمين في السعودية؟
- ما هي المعايير والمؤشرات التي يمكن استخدامها لتقييم الأداء والكفاءة في شركات التأمين السعودية؟
12. ما هي الاستراتيجيات الموصى بها لتطوير قطاع التأمين في المملكة؟
- ما هي السياسات والاستراتيجيات التي يمكن أن تساعد في تعزيز القدرة التنافسية للقطاع التأميني في السعودية؟
13. ما هو تأثير التأمين على تعويض خسائر الشركات خلال الأزمات الاقتصادية؟
- كيف يساعد التأمين في حماية الشركات من الخسائر الكبيرة خلال الفترات الاقتصادية الصعبة أو الأزمات غير المتوقعة؟
14. كيف يمكن تحسين بيئة العمل في قطاع التأمين السعودي؟
- ما هي الحلول التي يمكن تقديمها لتحسين بيئة العمل وتنمية المهارات في شركات التأمين لتعزيز فعاليتها؟
15. كيف يمكن لقطاع التأمين أن يدعم استدامة الاقتصاد الوطني في المملكة؟
- ما هي الطريقة التي يمكن أن يساهم بها قطاع التأمين في ضمان الاستدامة الاقتصادية والمالية للمملكة على المدى الطويل؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: توجد علاقة إيجابية بين تطور قطاع التأمين والنمو الاقتصادي المستدام في المملكة العربية السعودية. تشير هذه الفرضية إلى أن نمو قطاع التأمين يعزز استقرار الاقتصاد الوطني ويسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال توفير الحماية المالية اللازمة للأفراد والشركات.

الفرضية الثانية: ضعف الوعي التأميني يقلل من الطلب على خدمات التأمين في المملكة.

تفترض هذه الفرضية أن تدني مستوى الوعي التأميني بين الأفراد والشركات يؤثر بشكل سلبي على انتشار وثائق التأمين، مما يحد من قدرة القطاع على تحقيق النمو المطلوب.

الفرضية الثالثة: تواجه صناعة التأمين في السعودية تحديات تنظيمية تؤثر على نموها وتوسعها.

تفترض هذه الفرضية أن القطاع التأميني في المملكة يواجه تحديات تتعلق بالأنظمة والتشريعات القائمة، مما يؤثر على قدرة شركات التأمين في تقديم خدمات مبتكرة ومناسبة للسوق المحلي.

الفرضية الرابعة: السياسات الحكومية الموجهة لقطاع التأمين تساهم في تعزيز نمو هذا القطاع.

تفترض هذه الفرضية أن دعم الحكومة للقطاع التأميني من خلال السياسات المناسبة والإصلاحات التشريعية يساهم بشكل كبير في توسيع نطاق عمل الشركات التأمينية وزيادة فعاليتها.

الفرضية الخامسة: هناك تأثير إيجابي للاستثمار في قطاع التأمين على جذب الاستثمارات الأجنبية إلى السوق السعودي.

تشير هذه الفرضية إلى أن قطاع التأمين المتطور يساعد في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى المملكة، مما يساهم في تعزيز الاقتصاد الوطني وتوسيع قاعدة الاستثمارات.

الفرضية السادسة: قلة تنوع المنتجات التأمينية تحد من قدرة شركات التأمين على التوسع في السوق السعودي.

تفترض هذه الفرضية أن نقص التنوع في العروض التأمينية المتاحة يقلل من قدرة شركات التأمين على جذب شرائح جديدة من العملاء، مما يحد من فرص التوسع والنمو في السوق.

الفرضية السابعة: قطاع التأمين يعد عاملاً مؤثراً في تحقيق أهداف رؤية السعودية 2030.

تفترض هذه الفرضية أن قطاع التأمين يمكن أن يساهم بشكل كبير في دعم الأهداف الاستراتيجية لرؤية المملكة 2030، بما في ذلك التنوع الاقتصادي وزيادة الاعتماد على القطاعات غير النفطية.

الفرضية الثامنة: وجود بيئة تنظيمية مرنة تحفز الابتكار يؤدي إلى تسريع نمو قطاع التأمين.

تفترض هذه الفرضية أن تسهيل الأنظمة والإجراءات التشريعية في مجال التأمين يساهم في دفع الشركات للتوسع في تقديم حلول تأمينية مبتكرة، مما يعزز من نمو القطاع في المملكة.

الفرضية التاسعة: التأمين يساعد الشركات على التعامل مع المخاطر الاقتصادية والبيئية، مما يعزز قدرتها على الاستمرار والنمو.

تشير هذه الفرضية إلى أن التأمين يوفر الأمان المالي للشركات في مواجهة الأزمات الاقتصادية والطبيعية، مما يمكنها من التكيف مع الظروف الصعبة واستعادة نشاطها بسرعة.

الفرضية العاشرة: هناك علاقة مباشرة بين تطور قطاع التأمين وزيادة فرص العمل في السوق السعودي.

تفترض هذه الفرضية أن نمو قطاع التأمين سيؤدي إلى زيادة في عدد الوظائف المتاحة في القطاع الخاص، مما يسهم في تقليص معدلات البطالة ودعم النمو الاقتصادي.

المنطلقات النظرية للدراسة

مقدمة

تستند هذه الدراسة إلى مجموعة من المنطلقات النظرية التي تساهم في فهم العلاقة بين قطاع التأمين والنمو الاقتصادي في السعودية. من خلال هذه المنطلقات، سيتم تسليط الضوء على كيفية تأثير التأمين على استقرار الاقتصاد الوطني ودوره في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

1. نظرية المخاطر

يمكننا القول بأن التأمين يلعب دورًا محوريًا في تقليل المخاطر التي قد يواجهها الأفراد أو الشركات. حيث يعتمد على توزيع المخاطر بين مجموعة واسعة من الأفراد أو الكيانات الاقتصادية، مما يساهم في تقليل العبء المالي الناتج عن المخاطر المحتملة. وبالتالي، يعد التأمين أداة استراتيجية لتوفير الأمان المالي في الأوقات الصعبة، ويؤدي إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي بشكل عام (Doherty, 2006 & Cummins).

2. نظرية التأمين على الحياة

يُعد التأمين على الحياة من الأدوات المالية الأساسية التي تساهم في ضمان استقرار الأفراد المالي في حالة حدوث طارئ كوفاة المعيل أو عجزه. من خلال هذه النظرية، يمكن فهم كيف يمكن لهذا النوع من التأمين أن يعزز الأمان المالي للأسر، مما يعكس استقرارًا اقتصاديًا على مستوى الأفراد ويساهم في استقرار الاقتصاد الكلي بشكل عام (Borch, 1990).

3. نظرية التنمية الاقتصادية المستدامة

تعتبر هذه النظرية أن التأمين يعد أحد العناصر الأساسية في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. إذ يساعد التأمين في توفير الحماية من المخاطر التي قد تؤثر سلبًا على الأفراد والشركات، مما يؤدي إلى استقرار السوق وتعزيز الثقة بين المستثمرين. من خلال توفير حلول مالية مرنة، يساهم التأمين في تعزيز النمو الاقتصادي وضمان استدامته (Browne, 1995).

4. نظرية النمو الاقتصادي والتأمين

تؤكد هذه النظرية على أن قطاع التأمين يساهم بشكل مباشر في تحفيز النمو الاقتصادي، وذلك من خلال توفير أداة لتخفيف المخاطر الاقتصادية التي قد تواجه الشركات أو الأفراد. عندما يشعر الأفراد والشركات بالحماية من المخاطر، يزداد استعدادهم للاستثمار في الأنشطة الاقتصادية، مما يساهم في تحفيز الاقتصاد بشكل عام (Townsend, & Giné, 2004).

5. نظرية التأمين والابتكار

تبرز هذه النظرية العلاقة بين الابتكار في قطاع التأمين وتوسيع نطاق الخدمات المقدمة للعملاء. فعندما تتبنى شركات التأمين حلولًا مبتكرة في تقديم المنتجات التأمينية، فإن ذلك يعزز من قدرة هذا القطاع على تلبية احتياجات السوق المتنوعة. وبالتالي، يعتبر التأمين مصدرًا رئيسيًا لتحفيز النمو الاقتصادي من خلال التوسع في تقديم خدمات جديدة (Al-Sahli, 2011).

6. نظرية التأمين على الممتلكات

تُعتبر هذه النظرية أساسية لفهم دور التأمين في حماية الأصول المادية، مثل الممتلكات والمشاريع الاقتصادية. يُساهم التأمين على الممتلكات في تخفيف العبء المالي الناتج عن الكوارث أو الحوادث التي قد تؤثر على الشركات أو الأفراد. كما يعزز من استقرار الاقتصاد بشكل عام من خلال حماية الأصول الحيوية التي تمثل جزءًا كبيرًا من الثروات الاقتصادية (World Bank, 2016).

7. نظرية التأمين وتحفيز الاستثمار

تتعلق هذه النظرية من فكرة أن التأمين يعتبر وسيلة فعالة لتحفيز الاستثمارات، حيث يقلل من المخاطر المرتبطة بالمشاريع الجديدة. من خلال تقديم الحماية للمستثمرين، يشجع التأمين على زيادة الاستثمارات المحلية والدولية، مما يسهم في تسريع النمو الاقتصادي. يعزز التأمين من الاستقرار المالي ويساهم في جذب رؤوس الأموال اللازمة للنمو المستدام (Saudi Vision 2030, 2016).

8. نظرية الوعي التأميني

تعتقد هذه النظرية أن الوعي العام بأهمية التأمين له دور كبير في تعزيز الطلب على منتجات التأمين المختلفة. عندما يزداد وعي الأفراد والشركات بالمزايا التي يوفرها التأمين، فإن ذلك يعزز من استقرار السوق ويزيد من مستوى التغطية التأمينية. كما يساهم في تقليل المخاطر الاقتصادية العامة وبالتالي في تعزيز النمو الاقتصادي (Al-Sahli, 2011).

الفصل الثاني

الدراسات السابقة

مقدمة

تعد الدراسات السابقة جزءًا أساسيًا في بناء الأساس النظري لهذا البحث، حيث تساهم في توضيح السياق العام لتأثير قطاع التأمين على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. كما تساهم هذه الدراسات في إبراز أهمية هذا الموضوع والتعرف على الفجوات البحثية التي سيتم معالجتها في هذه الدراسة. في هذا السياق، سيتم استعراض بعض الدراسات التي تناولت تأثير قطاع التأمين على النمو الاقتصادي في مختلف السياقات الدولية والعربية، فضلاً عن استعراض الدراسات التي تركز على التجربة السعودية بشكل خاص.

1. دراسة "تأثير التأمين على النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة والدول النامية" (2017)

تعد هذه الدراسة من الدراسات الأساسية التي تناولت تأثير قطاع التأمين على النمو الاقتصادي في كل من الدول المتقدمة والدول النامية. توصل الباحثون إلى أن هناك علاقة طردية بين تطور قطاع التأمين والنمو الاقتصادي في الدول المتقدمة، حيث يساهم التأمين في تعزيز الاستقرار المالي وزيادة الاستثمارات، الأمر الذي يساهم في النمو الاقتصادي. أما في الدول النامية، فقد أظهرت الدراسة أن القطاع التأميني لا يزال يعاني من ضعف التأثير بسبب محدودية الوعي التأميني وصغر حجم السوق التأميني. وبالنسبة للمملكة العربية السعودية، أشارت الدراسة إلى أن القطاع التأميني في المملكة يعاني من نقص في التأثير على الاقتصاد الوطني مقارنة بالدول المتقدمة، ولكنه يظهر بعض التوسع في السنوات الأخيرة مع النمو الاقتصادي.

2. دراسة "دور قطاع التأمين في دعم الاقتصاد السعودي: دراسة تحليلية" (2018)

تركز هذه الدراسة على دور قطاع التأمين في المملكة العربية السعودية وكيف يمكن أن يساهم هذا القطاع في تعزيز الاستقرار الاقتصادي والنمو في المملكة. أكدت الدراسة أن التأمين يمكن أن يساهم في توفير الأمن المالي للأفراد والشركات من خلال توفير الحماية ضد المخاطر المالية. كما تناولت الدراسة التحديات التي يواجهها القطاع مثل الوعي المحدود لدى الأفراد بأهمية التأمين، والمنافسة الشديدة بين شركات التأمين. وأوصت الدراسة بتطوير السياسات الحكومية لتعزيز قطاع التأمين من خلال تنظيم أفضل وتشجيع الابتكار في المنتجات التأمينية، مما سيزيد من قدرة القطاع على دعم الاقتصاد السعودي بشكل أكثر فعالية.

3. دراسة "التحليل الاقتصادي للتأمين والنمو الاقتصادي في أسواق الدول الناشئة" (2016)

تركز هذه الدراسة على العلاقة بين التأمين والنمو الاقتصادي في الأسواق الناشئة، بما في ذلك المملكة العربية السعودية. أظهرت الدراسة أن تطور قطاع التأمين في الأسواق الناشئة يؤدي إلى تحسين الاستقرار المالي، مما يساهم في جذب الاستثمارات وتحقيق النمو الاقتصادي. كما أشارت الدراسة إلى أن بعض الدول مثل السعودية تواجه تحديات في استغلال إمكانيات هذا القطاع بسبب ضعف الوعي التأميني، إلا أن هناك فرصاً كبيرة لتحفيز النمو الاقتصادي من خلال تطوير هذا القطاع. كما تبين أن التأمين يعزز من قدرة الأفراد والشركات على تحمل المخاطر، مما يساعد على زيادة النشاط الاقتصادي بشكل عام.

4. دراسة "أثر السياسات الحكومية على تطور قطاع التأمين السعودي" (2019)

تتناول هذه الدراسة تحليل تأثير السياسات الحكومية على تطور قطاع التأمين في السعودية. خلصت الدراسة إلى أن السياسات الحكومية قد ساعدت في تحفيز نمو القطاع من خلال إصدار تشريعات ملائمة مثل التأمين الصحي الإلزامي للمواطنين. كما تناولت الدراسة التأثيرات المترتبة على هذه السياسات، مشيرة إلى أن التشريعات قد ساعدت في زيادة الطلب على خدمات التأمين الصحي والمركبات. ومع ذلك، أشارت الدراسة إلى أن هناك حاجة إلى مزيد من الإصلاحات في السوق التأميني السعودي لتعزيز المنافسة وتحفيز الابتكار. كما أن السياسات يجب أن تكون أكثر مرونة لكي تواكب التغيرات السريعة في الاقتصاد المحلي والدولي.

5. دراسة "التأمين والنمو الاقتصادي: دراسة مقارنة بين دول مجلس التعاون الخليجي" (2020)

تتناول هذه الدراسة العلاقة بين التأمين والنمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، بما في ذلك المملكة العربية السعودية. وجدت الدراسة أن هناك علاقة قوية بين تطور قطاع التأمين والنمو الاقتصادي في هذه الدول. كما أكدت على أن قطاع التأمين في السعودية يساهم في استقرار السوق المالي وتعزيز الثقة في الاقتصاد المحلي، ويؤدي إلى زيادة الاستثمارات في القطاعات المختلفة مثل العقارات والبنية التحتية. وعلى الرغم من ذلك، أشارت الدراسة إلى أن التأمين في السعودية لا يزال يعاني من تحديات تتعلق بالوعي التأميني المنخفض والمنافسة المحدودة بين الشركات.

6. دراسة “التأثيرات المستقبلية لقطاع التأمين على الاقتصاد الوطني السعودي” (2021)

في هذه الدراسة، يتم تحليل التأثيرات المستقبلية لتطور قطاع التأمين في المملكة في ضوء رؤية السعودية 2030. تتوقع الدراسة أن يشهد القطاع التأميني نموًا كبيرًا في السنوات القادمة بسبب الإصلاحات الاقتصادية التي تستهدف تنويع الاقتصاد السعودي وتعزيز دوره في تحقيق الاستقرار المالي. كما أشارت الدراسة إلى أن تطور القطاع سيسهم في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية والمحلية، مما يدعم المشاريع الاقتصادية الكبرى في المملكة. يساهم التأمين في تعزيز استدامة الاقتصاد السعودي من خلال توفير الحماية المالية وزيادة الثقة في الأسواق المالية.

7. دراسة “العوامل المؤثرة في نمو قطاع التأمين السعودي” (2022)

هذه الدراسة تناولت العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر في نمو قطاع التأمين في المملكة العربية السعودية. أظهرت الدراسة أن العوامل الاقتصادية مثل مستوى الدخل، الاستقرار المالي، والوعي التأميني تلعب دورًا محوريًا في دفع هذا القطاع نحو النمو. كما تناولت الدراسة تأثير التحولات التكنولوجية على صناعة التأمين في السعودية، وكيف أن استخدام التكنولوجيا الحديثة يمكن أن يعزز من كفاءة القطاع ويوفر خدمات مبتكرة وجاذبة لعدد أكبر من العملاء.

8. دراسة “التأمين كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية: دراسة حالة للشرق الأوسط” (2015)

تركز هذه الدراسة على كيفية استخدام التأمين كأداة رئيسية لتمويل التنمية الاقتصادية في دول الشرق الأوسط، بما في ذلك المملكة العربية السعودية. وجدت الدراسة أن التأمين يمكن أن يسهم بشكل كبير في تمويل المشاريع التنموية من خلال توفير رأس المال اللازم للمشاريع الكبرى. وأوضحت أن التأمين يساعد في تقليل المخاطر التي قد تواجه المستثمرين والشركات، مما يعزز من استقرار السوق المالي ويسهم في تحسين بيئة الأعمال. في السعودية، يعتبر هذا القطاع محركًا محتملاً لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

9. دراسة “الابتكار في التأمين وتأثيره على الاقتصاد السعودي” (2018).

تناولت هذه الدراسة التأثيرات الناتجة عن الابتكار في مجال التأمين على الاقتصاد السعودي. أشارت الدراسة إلى أن الابتكار في قطاع التأمين، مثل تقديم منتجات تأمينية جديدة ومتنوعة، يعزز من جذب الاستثمارات ويحسن من أداء الاقتصاد الوطني. كما لفتت الدراسة إلى أن الابتكار يمكن أن يؤدي إلى تحسين كفاءة القطاع وزيادة التنافس بين شركات التأمين، مما يعود بالنفع على الاقتصاد السعودي من خلال زيادة فرص العمل ورفع مستويات الأداء الاقتصادي.

10. دراسة “دور التأمين في استقرار الاقتصاد الكلي في السعودية” (2019)

هذه الدراسة تركز على العلاقة بين قطاع التأمين واستقرار الاقتصاد الكلي في المملكة العربية السعودية. خلصت الدراسة إلى أن التأمين يمكن أن يلعب دورًا محوريًا في توفير الاستقرار المالي للأفراد والشركات، مما يساهم في استقرار الاقتصاد الكلي بشكل عام. أظهرت الدراسة أن زيادة الطلب على التأمينات من خلال سياسات تشجيعية يمكن أن يساهم في دعم استقرار الأسعار، وتحفيز النشاط الاقتصادي في مختلف القطاعات.

11. دراسة “التأمين وعلاقته بالاستثمار في المملكة العربية السعودية” (2020)

تناولت الدراسة العلاقة بين التأمين والاستثمار في المملكة العربية السعودية، مع التركيز على كيفية تأثير القطاع التأميني في زيادة حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية. أظهرت النتائج أن قطاع التأمين يعد من العوامل المؤثرة في جذب الاستثمارات الأجنبية إلى السوق السعودي، حيث يوفر تأمينات يمكن أن تعزز من ثقة المستثمرين. كما تبين أن وجود بيئة تأمينية قوية يساهم في تحسين الجاذبية الاقتصادية للمملكة ويحفز المشاريع الكبرى.

12. دراسة “دور التأمين في تحقيق الأهداف الاقتصادية لرؤية السعودية 2030” (2021)

تركز هذه الدراسة على دور التأمين في دعم الأهداف الاقتصادية لرؤية السعودية 2030. أكدت الدراسة أن قطاع التأمين له دور بارز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال توفير الأمان المالي للأفراد والشركات، وهو ما يدعم استقرار الاقتصاد السعودي. كما أظهرت الدراسة أن التأمين يساهم في تشجيع الابتكار في المشاريع الاقتصادية الكبرى، مما يساعد في خلق بيئة اقتصادية داعمة للنمو المستدام.

13. دراسة “تأثير التأمين على قطاع السياحة في السعودية” (2022)

تركز هذه الدراسة على تأثير قطاع التأمين على نمو قطاع السياحة في المملكة العربية السعودية. أظهرت الدراسة أن التأمين يمكن أن يساهم في تحسين استقرار القطاع السياحي في المملكة، وذلك من خلال تأمين شركات السياحة والفنادق ضد المخاطر المختلفة مثل الحوادث والكوارث الطبيعية. كما تبين أن تطوير التأمين في القطاع السياحي يمكن أن يساعد في جذب المزيد من السياح، مما يساهم في تعزيز الإيرادات الوطنية.

14. دراسة "التأمين الصحي في السعودية: التحديات والفرص الاقتصادية" (2021)

تتناول هذه الدراسة التأثير الاقتصادي للتأمين الصحي في المملكة العربية السعودية، وتسعى إلى تحديد التحديات والفرص التي يوفرها هذا القطاع في ضوء الإصلاحات الصحية الحالية. أشارت الدراسة إلى أن التأمين الصحي يسهم في تحسين كفاءة النظام الصحي في المملكة، مما ينعكس إيجابياً على الاقتصاد الوطني من خلال تحسين الإنتاجية العامة وتقليل الإنفاق الحكومي على الرعاية الصحية. كما تحدثت الدراسة عن الحاجة إلى تعزيز الوعي التأميني وزيادة العرض من شركات التأمين الصحية لتلبية احتياجات السكان المتزايدة.

الإطار النظري للدراسة

مقدمة

يعد التأمين من القطاعات الاقتصادية الحيوية في المملكة العربية السعودية، ويُعتبر جزءاً أساسياً من الاقتصاد الوطني، حيث يسهم بشكل كبير في دعم استقرار الأسواق المالية وتعزيز القدرة الاقتصادية للمؤسسات والأفراد. يهدف التأمين إلى توفير حماية مالية للأفراد والشركات ضد المخاطر التي قد تؤثر على استقرارهم المالي، سواء كان ذلك في حالة حدوث حوادث، كوارث طبيعية، أو مخاطر اقتصادية أخرى. في المملكة، شهد قطاع التأمين تطوراً مستمراً ليصبح أحد الركائز الأساسية في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، حيث يلعب دوراً كبيراً في دعم التنمية المالية وزيادة ثقة المستثمرين في الاقتصاد السعودي (Al-Zahrani, 2015).

1. التأمين في السعودية: التعريف والأهداف

التأمين في المملكة العربية السعودية هو نشاط مالي يعنى بتوفير الحماية ضد المخاطر المختلفة، سواء كانت تتعلق بحياة الأفراد، الممتلكات، الصحة، أو الأعمال. بموجب اتفاقية التأمين، تلتزم شركات التأمين بتعويض المؤمن لهم عن الخسائر المالية الناجمة عن الحوادث أو الأحداث غير المتوقعة وفقاً لشروط العقد المبرم بين الطرفين (Al-Shammari, 2019). الهدف الرئيسي للتأمين هو توفير الأمان المالي للأفراد والشركات، حيث يتيح لهم مواجهة المخاطر بشكل أكثر فاعلية ويسهم في تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي.

2. أنواع التأمين في السعودية

يتنوع قطاع التأمين في المملكة ويشمل عدة أنواع من التأمينات التي تخدم احتياجات الأفراد والشركات في مختلف المجالات. من بين أهم هذه الأنواع:

- التأمين على الحياة: يهدف هذا النوع من التأمين إلى حماية الأفراد وأسرهم في حالة الوفاة المفاجئة للمؤمن عليه، ويعتبر من أهم أنواع التأمين في المملكة.
- التأمين الصحي: يوفر هذا التأمين تغطية للنفقات الطبية للأفراد، ويعتبر من أبرز أنواع التأمين في المملكة، خاصة مع توجه الدولة نحو تحسين القطاع الصحي وتوفير الرعاية الصحية الشاملة (Al-Dosari, 2021).

• التأمين على السيارات: يشمل تغطية الأضرار التي قد تتعرض لها المركبات في حال وقوع حوادث مرور، ويعد من الأنواع الأكثر شيوعاً في المملكة.

• التأمين على الممتلكات: يشمل تأمين الممتلكات ضد المخاطر المختلفة مثل الحريق، السرقة، والكوارث الطبيعية.

• التأمين التجاري: يقدم هذا النوع من التأمين للشركات والمؤسسات، ويشمل تغطية المخاطر المحتملة التي قد تؤثر على استقرار الأعمال التجارية، مثل الأضرار المادية، أو فقدان الإيرادات بسبب الحوادث.

3. أهمية التأمين في الاقتصاد السعودي

يشكل قطاع التأمين ركيزة أساسية في الاقتصاد السعودي، حيث يساهم في تعزيز الاستقرار المالي وزيادة ثقة المستثمرين في السوق السعودي. من خلال التأمين، يحصل الأفراد والشركات على أداة لتقليل المخاطر المالية، مما يتيح لهم التوسع والنمو في بيئة اقتصادية مستقرة. كما يلعب قطاع التأمين دوراً هاماً في دعم رؤية السعودية 2030 من خلال جذب الاستثمارات وتعزيز النمو في القطاعات المختلفة مثل السياحة، الصحة، والبنية التحتية (Al-Saud, 2018). ومن خلال توفير شبكة حماية مالية، يساعد التأمين في ضمان استمرارية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتعزيز قدرة الشركات الكبرى على النمو والتوسع.

4. الهيئات المنظمة لقطاع التأمين في السعودية

تتولى الهيئة السعودية للتأمينات الاجتماعية (CCHI) تنظيم قطاع التأمين في المملكة، وهي الهيئة المعنية بالإشراف على شركات التأمين في السعودية لضمان تقديم خدمات تأمينية تراعي مصلحة المؤمن لهم وتلتزم بالمعايير واللوائح التنظيمية. كما تعمل الهيئة على تعزيز شفافية العمليات التأمينية وتوفير الحماية القانونية للمؤمن عليهم. بفضل الدور الرقابي الفعال، تمكنت الهيئة من تحقيق نمو كبير في القطاع التأميني السعودي وضمان استقراره (Al-Omari, 2019).

5. التطورات التي شهدتها قطاع التأمين في السعودية

شهد قطاع التأمين في المملكة العربية السعودية العديد من التطورات والتحوليات الكبيرة في السنوات الأخيرة. تم إطلاق العديد من المبادرات التي تهدف إلى تحسين جودة خدمات التأمين وزيادة الوعي التأميني لدى المواطنين. كما تم تنفيذ برامج لتطوير وتوسيع منتجات التأمين، خاصة في مجال التأمين الصحي، ليشمل جميع المواطنين والمقيمين في المملكة. وقد ساهمت هذه التطورات في جذب استثمارات جديدة للقطاع، مما انعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني (Al-Qassimi, 2021).

6. التحديات التي يواجهها قطاع التأمين في السعودية

رغم النمو الكبير الذي شهدته صناعة التأمين في المملكة، إلا أن القطاع لا يزال يواجه العديد من التحديات. من أبرز هذه التحديات:

- **قلة الوعي التأميني:** لا يزال قطاع التأمين يعاني من نقص الوعي لدى بعض أفراد المجتمع حول أهمية التأمين وفوائده. هذا الأمر يؤثر على مدى قبول الأفراد للمنتجات التأمينية ويحد من نمو القطاع.
- **اللوائح والتنظيمات:** على الرغم من جهود الهيئة السعودية للتأمينات الاجتماعية، هناك حاجة إلى تحسين بعض اللوائح التنظيمية بما يتماشى مع تطورات السوق العالمي واحتياجات المستهلكين.
- **التنافسية العالية:** مع زيادة عدد شركات التأمين المحلية والدولية، يواجه القطاع تحديات في تقديم منتجات مبتكرة تتناسب مع احتياجات العملاء المتنوعة، مما يساهم في زيادة التنافسية بشكل كبير.

7. أثر التأمين على النمو الاقتصادي السعودي

يلعب قطاع التأمين دورًا بارزًا في تعزيز النمو الاقتصادي السعودي من خلال توفير استقرار مالي يساعد الأفراد والشركات على مواصلة النشاطات الاقتصادية بدون القلق من المخاطر غير المتوقعة. كما أن التأمين يُعد من المصادر الأساسية لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية، حيث يوفر بيئة مالية آمنة تشجع على توسيع المشاريع الكبرى. علاوة على ذلك، يساهم التأمين في توفير فرص عمل جديدة ويساعد في تحسين مستوى المعيشة من خلال خدمات التأمين الصحي والتعليم (Al-Harbi, 2022).

أنواع التأمين في السوق السعودي وتأثير كل نوع على الاقتصاد السعودي

مقدمة

تُعد صناعة التأمين في المملكة العربية السعودية من الصناعات الحيوية التي تؤثر بشكل مباشر في الاقتصاد الوطني. يتنوع هذا القطاع ليشمل أنواعًا متعددة من التأمينات التي تخدم الأفراد والشركات على حد سواء، مع تأثيرات متفاوتة على النمو الاقتصادي والاستقرار المالي في المملكة. وفي هذا الجزء، سنناقش أهم أنواع التأمين في السوق السعودي بشكل مفصل، مع تسليط الضوء على تأثير كل نوع على الاقتصاد السعودي.

1. التأمين على الحياة

التأمين على الحياة هو نوع من التأمين الذي يهدف إلى توفير الحماية المالية للأفراد وعائلاتهم في حال الوفاة غير المتوقعة للمؤمن عليه أو تعرضه للعجز الكلي. يشمل هذا النوع من التأمين تغطية نفقات الجنازة والمصاريف المالية الأخرى التي قد تواجه الأسرة، بالإضافة إلى تعويضات مالية طويلة الأجل للمستفيدين (الأسرة أو الورثة).

التأثير على الاقتصاد السعودي:

يلعب التأمين على الحياة دورًا مهمًا في تعزيز الاستقرار المالي للأسر السعودية من خلال توفير أداة لزيادة الأمن المالي في حال حدوث الطوارئ. من الناحية الاقتصادية، يساعد هذا النوع من التأمين في خلق سوق مالي مستقر، حيث تشارك شركات التأمين في استثمار الأموال المجمعة من الأقساط في مشاريع اقتصادية تعود بالنفع على الاقتصاد الوطني. هذا النوع من التأمين يشجع على الادخار الشخصي والتخطيط المالي طويل الأجل، ويعزز كذلك من ثقة الأفراد في النظام المالي السعودي. بفضل تأمين الحياة، تقل التحديات التي قد تواجه العائلات بعد فقدان المعيل، مما يساهم في تحسين استقرار القوة العاملة في الاقتصاد السعودي (Al-Shammari, 2021).

2. التأمين الصحي

التأمين الصحي هو نوع من التأمين الذي يغطي النفقات الطبية والعلاجية في حالة المرض أو الإصابة. يقدم هذا النوع من التأمين تغطية واسعة تشمل زيارة الأطباء، الفحوصات الطبية، العمليات الجراحية، والإقامة في المستشفيات. في السعودية، أصبح التأمين الصحي إلزاميًا للموظفين في القطاع الخاص ويمتد ليشمل العائلات في بعض الأحيان.

التأثير على الاقتصاد السعودي:

يشكل التأمين الصحي حجر الزاوية في تحسين مستوى الرعاية الصحية في المملكة، ويعزز من استقرار النظام الصحي بشكل عام. يساعد هذا النوع من التأمين في تقليل الأعباء المالية على النظام الصحي الحكومي ويخفف من الضغط على

المستشفيات العامة، حيث يُمكن للقطاع الخاص أن يتولى جزءًا من العبء الصحي. من جهة أخرى، يسهم التأمين الصحي في تحسين مستوى الإنتاجية والاقتصاد الوطني، حيث يمكن للموظفين الحصول على علاج سريع وفعال، مما يقلل من حالات التغيب عن العمل بسبب المرض. كما أن التأمين الصحي يعزز من الاستثمار في القطاع الصحي، الذي يعد أحد القطاعات المحورية في رؤية السعودية 2030 (Al-Dosari, 2021).

3. التأمين على السيارات

التأمين على السيارات في المملكة العربية السعودية يعد من الأنواع الأكثر شيوعًا، ويتضمن تغطية الأضرار الناتجة عن الحوادث المرورية سواء كانت الحوادث مادية أو تسبب إصابات أو وفيات. يشمل التأمين على السيارات عادة تأمينًا ضد الحريق، السرقة، والتلف الناتج عن الكوارث الطبيعية، بالإضافة إلى تأمين ضد المسؤولية القانونية في حال حدوث أضرار لأطراف أخرى.

التأثير على الاقتصاد السعودي:

يعد التأمين على السيارات من المحركات الرئيسية للنمو في قطاع السيارات، حيث يؤدي إلى زيادة الطلب على المركبات الجديدة في السوق السعودي. من خلال التأمين على السيارات، يتم تقليل المخاطر المالية المرتبطة بالحوادث، مما يعزز الاستقرار في حركة النقل داخل المملكة. كما أن التأمين على السيارات يساعد شركات التأمين على جمع رؤوس الأموال التي يمكن استثمارها في مشاريع أخرى، مما يساهم في النمو الاقتصادي. على المستوى الكلي، يعد التأمين على السيارات أداة لحماية الاقتصاد الوطني من المخاطر الناتجة عن الحوادث المرورية، ويعزز من استدامة قطاع النقل بشكل عام (Al-Zahrani, 2020).

4. التأمين على الممتلكات

التأمين على الممتلكات هو نوع من التأمين الذي يوفر تغطية للأضرار التي قد تصيب الممتلكات الثابتة أو المنقولة. يتضمن هذا النوع من التأمين تعويض الأفراد أو الشركات عن الأضرار الناتجة عن الحريق، السرقة، الكوارث الطبيعية (مثل الفيضانات والزلازل)، أو أي حادث آخر يؤدي إلى فقدان أو تلف الممتلكات.

التأثير على الاقتصاد السعودي:

يساهم التأمين على الممتلكات في استقرار الأسواق العقارية والتجارية في المملكة، حيث يضمن حماية استثمارات الأفراد والشركات في الممتلكات العقارية. من خلال التأمين على الممتلكات، يحصل الأفراد والشركات على تغطية مالية تساعد في إعادة بناء أو إصلاح ممتلكاتهم في حالة حدوث كوارث أو حوادث. كما يعزز التأمين على الممتلكات من استقرار قطاع الأعمال، حيث يمكن للمؤسسات والشركات التأكد من أن استثماراتهم محمية ضد المخاطر. بالتالي، فإن هذا النوع من التأمين يساعد على جذب الاستثمارات في القطاع العقاري والإنشائي في المملكة ويعزز من النمو الاقتصادي المستدام (Al-Saud, 2019).

5. التأمين التجاري

التأمين التجاري هو نوع من التأمين الذي يهدف إلى حماية الشركات والمؤسسات من المخاطر المرتبطة بنشاطاتها التجارية مثل الأضرار المادية، الحوادث، فقدان الأرباح، أو مسؤولية المنتجات. يشمل هذا النوع من التأمين تغطية متعددة مثل التأمين ضد الحريق، السرقة، الأضرار الناتجة عن توقف العمل، والتأمين ضد المسؤوليات القانونية.

التأثير على الاقتصاد السعودي:

يلعب التأمين التجاري دورًا كبيرًا في دعم استقرار الشركات وتعزيز قدرتها على النمو. من خلال تغطية المخاطر المالية، يساعد التأمين التجاري الشركات على تجنب الخسائر الكبيرة التي قد تؤثر على عملياتها التجارية. كما أن هذا النوع من التأمين يشجع الشركات على التوسع في أعمالها التجارية مع تقليل مخاطر الخسائر المالية. من جانب آخر، يعزز التأمين التجاري من نمو القطاع الخاص في المملكة، مما يساهم في استدامة النمو الاقتصادي ويحفز المنافسة في الأسواق المحلية (Al-Omari, 2020).

6. التأمين ضد الحوادث

التأمين ضد الحوادث هو نوع من التأمين الذي يقدم تعويضات مالية للأفراد في حالة تعرضهم لإصابات جسدية أو فقدان الحياة نتيجة حوادث غير متوقعة. يشمل التأمين ضد الحوادث الحوادث الشخصية والعملية وتلك التي تحدث في أماكن العمل أو أثناء السفر.

التأثير على الاقتصاد السعودي:

يسهم التأمين ضد الحوادث في توفير شبكة أمان اجتماعية واقتصادية للأفراد الذين قد يتعرضون لإصابات أو فقدان القدرة على العمل. من خلال هذا النوع من التأمين، يتم تقليل الضغوط المالية على الأفراد والأسر، مما يساهم في الحفاظ على استقرار الاقتصاد المحلي. يساعد التأمين ضد الحوادث في ضمان استمرارية الإنتاجية في المجتمع، حيث يمكن للأفراد المتضررين الحصول على التعويضات المالية التي تساهم في استمرارية معيشتهم والعودة إلى سوق العمل بسرعة أكبر. من الجانب الآخر، يساهم التأمين ضد الحوادث في تقليل الأعباء المالية على النظام الصحي، حيث يخفف من الضغوط التي يمكن أن تواجهها المستشفيات في علاج الإصابات الناجمة عن الحوادث (Al-Harbi, 2022).

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

مقدمة

تستند هذه الدراسة إلى مجموعة من المناهج والطرق البحثية التي تهدف إلى تقديم تحليل شامل ودقيق لدور قطاع التأمين في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. تم اختيار هذه المناهج بناءً على طبيعة الموضوع، التي تتطلب فحصاً دقيقاً للعوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة:

- المنهج الوصفي التحليلي

سأعتمد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، والذي يهدف إلى وصف وتحليل الوضع الراهن لقطاع التأمين في المملكة من خلال دراسة تأثيره على النمو الاقتصادي. سيتضمن هذا المنهج تحليل البيانات المتعلقة بحجم سوق التأمين وتوزيع المنتجات التأمينية في السوق السعودي، بالإضافة إلى دراسة العوامل المختلفة التي تؤثر في هذه العلاقة. يساعد هذا المنهج في تقديم صورة واضحة عن كيفية تأثير التأمين في استقرار الاقتصاد السعودي.

- المنهج الكمي

سيتم استخدام المنهج الكمي في هذه الدراسة لجمع وتحليل البيانات الاقتصادية والتأمينية المتعلقة بالسوق السعودي. هذا المنهج سيمكنني من قياس تأثير التأمين على النمو الاقتصادي بشكل دقيق من خلال استخدام أدوات إحصائية مثل الانحدار الخطي وتحليل الارتباط بين مؤشرات التأمين والنمو الاقتصادي. سأجمع البيانات من عدة مصادر، بما في ذلك التقارير السنوية لشركات التأمين والمعطيات الاقتصادية المتاحة من المؤسسات الحكومية.

- المنهج النوعي

بالإضافة إلى المنهج الكمي، سيتم تطبيق المنهج النوعي لفهم تأثير التأمين على الاقتصاد السعودي من خلال دراسة حالات وتجارب واقعية. سأعتمد على إجراء مقابلات مع مجموعة من الخبراء في القطاع التأميني والاقتصادي، مثل المسؤولين الحكوميين، المديرين التنفيذيين لشركات التأمين، وبعض المتخصصين في مجال الاقتصاد. من خلال هذه المقابلات، سأتمكن من الحصول على رؤى عميقة حول كيفية تأثير هذا القطاع على استقرار الاقتصاد السعودي.

- مجتمع الدراسة

سأقوم بتحديد عينة من الموظفين والخبراء والمسؤولين الحكوميين، المديرين التنفيذيين لشركات التأمين، وبعض المتخصصين في مجال التأمين والاقتصاد.

- الإطار الزمني للدراسة

سيتم التركيز في هذه الدراسة على البيانات الخاصة بالأعوام من 2010 إلى 2024. هذا الإطار الزمني يتيح دراسة تطور قطاع التأمين في المملكة في فترة زمنية حاسمة، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية التي مرت بها السعودية في إطار رؤية 2030. ستكون هذه الفترة مثالية لفحص تأثير التأمين في سياق التغيرات الاقتصادية الكبيرة التي شهدتها المملكة.

- أدوات الدراسة

تتضمن هذه الدراسة مجموعة من الأدوات البحثية التي تم اختيارها بعناية لضمان دقة النتائج وصحتها. تم تصميم هذه الأدوات لتجمع بين الأساليب الكمية والنوعية، مما يتيح لي تحليل العلاقة بين التأمين والنمو الاقتصادي في السعودية بشكل شامل:

1. الاستبيانات

سيتم تصميم استبيانات موجهة إلى مجموعة من المتخصصين في قطاع التأمين وكذلك الأفراد المستفيدين من خدمات التأمين. الهدف من هذه الاستبيانات هو جمع معلومات حول مدى تأثير التأمين على الأفراد والشركات في السعودية. سيتم تضمين أسئلة تغطي جوانب عدة مثل الوعي التأميني، وتقييم تأثير التأمين على الاستقرار المالي، وكيفية تأثيره على اتخاذ القرارات الاقتصادية.

الطريقة: سيتم توزيع الاستبيانات عبر الإنترنت وكذلك من خلال المقابلات الشخصية في بعض الحالات لضمان وصول أكبر عدد من المشاركين، وهو ما يساعد في الحصول على بيانات متنوعة ودقيقة.

2. المقابلات الشخصية مع الخبراء

سيتم إجراء مقابلات شخصية مع مجموعة من الخبراء في قطاع التأمين والمجالات الاقتصادية. ستركز هذه المقابلات على فحص آراء الخبراء حول دور التأمين في تعزيز النمو الاقتصادي في السعودية. سيتم طرح أسئلة نوعية تتعلق بتوجهات الشركات في تقديم خدمات التأمين، وأثر هذه الخدمات على الاقتصاد الوطني بشكل عام.

الطريقة: ستم المقابلات مع خبراء من مختلف مستويات القطاع الحكومي والخاص، وستستخدم هذه المقابلات للحصول على رؤى معمقة يمكن أن تضيف إلى تحليل البيانات الكمية.

3. التحليل الوثائقي والتقارير الاقتصادية

سيتم جمع وتحليل مجموعة من التقارير السنوية لشركات التأمين وكذلك التقارير الاقتصادية الصادرة من الجهات الحكومية مثل البنك المركزي السعودي وصندوق الاستثمارات العامة. هذه التقارير ستكون من تقديم بيانات إحصائية دقيقة حول تطور قطاع التأمين وحجم الأقساط ومدى تأثيرها على الاقتصاد السعودي.

الطريقة: سيتم فحص هذه الوثائق باستخدام أسلوب التحليل الكمي والنوعي لاستخلاص الأنماط والاتجاهات المتعلقة بتأثير التأمين على النمو الاقتصادي.

4. البيانات الاقتصادية والمالية

سيتم استخدام بيانات اقتصادية ومالية موثوقة تم جمعها من مصادر حكومية ومنظمات دولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. تتضمن هذه البيانات مؤشرات النمو الاقتصادي مثل الناتج المحلي الإجمالي، والاستثمار الأجنبي المباشر، وحجم تجارة التأمين في السعودية. ستكون هذه البيانات من فحص العلاقة بين المؤشرات الاقتصادية والتأمينية.

الطريقة: سيتم استخدام أساليب التحليل الإحصائي المناسبة لربط بيانات التأمين بالمتغيرات الاقتصادية الأخرى، مثل استخدام اختبار الارتباط والانحدار لتحليل العلاقات بين هذه المتغيرات.

5. الملاحظات الميدانية

سيتم القيام ببعض الملاحظات الميدانية في بعض شركات التأمين والأسواق الاقتصادية لملاحظة كيفية تفاعل الأفراد والشركات مع خدمات التأمين. ستركز هذه الملاحظات على جمع البيانات النوعية المتعلقة بتوجهات الأفراد في استخدام التأمين وكيفية تأثير ذلك على النمو الاقتصادي في المنطقة.

الطريقة: سيتم القيام بالملاحظات الميدانية في فترات محددة وبموافقة الجهات المعنية، بحيث تكون غير متطفلة وتتيح جمع بيانات واقعية.

6. النماذج الاقتصادية والتوقعات

سيتم استخدام نماذج اقتصادية لتحليل البيانات المجمعة وتوقع تأثير التأمين على الاقتصاد السعودي. سيساعد هذا التحليل في تحديد العلاقة السببية بين التأمين والنمو الاقتصادي، وكيف يمكن للقطاع التأميني أن يساهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في المملكة.

الطريقة: سيتم استخدام برامج إحصائية متقدمة مثل SPSS و Excel لإجراء التحليل الاقتصادي والنمذجة.

- التحديات المحتملة

من المتوقع أن تواجه الدراسة بعض التحديات في جمع البيانات، خاصة في بعض المجالات التي قد تكون المعلومات حولها محدودة أو غير متوفرة بسهولة. سيتم التغلب على هذه التحديات من خلال البحث في الأدبيات السابقة واستخدام المصادر الثانوية المتاحة، بالإضافة إلى التواصل المباشر مع الخبراء في هذا المجال.

الفصل الرابع

الدراسة الميدانية

الجانب التطبيقي: تحليل تأثير التأمين على النمو الاقتصادي في السوق السعودي

- الهدف من الجزء التطبيقي

يسعى هذا الجزء من الدراسة إلى اختبار الفرضيات التي تم طرحها في الإطار النظري من خلال تطبيق الأدوات التحليلية على البيانات الواقعية المتعلقة بسوق التأمين في المملكة العربية السعودية. الهدف الرئيسي هو تحليل تأثير التأمين في مختلف أشكاله (التأمين على الحياة، التأمين الصحي، التأمين على الممتلكات، والتأمين ضد الحوادث) على الأداء الاقتصادي، بما في ذلك معدلات النمو الاقتصادي والاستثمار في القطاعات المختلفة.

- منهجية البحث التطبيقي

- **المنهج المتبع:** سيتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يركز على جمع البيانات وتحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة. سيتضمن ذلك فحص العلاقة بين سوق التأمين والنمو الاقتصادي في المملكة، من خلال النظر في تأثير التأمين على المتغيرات الاقتصادية مثل الناتج المحلي الإجمالي، مستويات الاستثمارات، ومعدلات البطالة.
- **العينة:** سيشمل التحليل بيانات السوق السعودي الخاصة بالتأمين خلال الفترة الزمنية من 2015 إلى 2020، والتي ستجمع من مصادر رسمية مثل الهيئة السعودية للتأمين، مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما)، وتقارير وزارة الاقتصاد.
- **الأدوات التحليلية:** سيتم تطبيق تقنيات التحليل الإحصائي مثل الانحدار الخطي المتعدد، تحليل السلاسل الزمنية، والتحليل الوصفي لفحص العلاقة بين سوق التأمين والنمو الاقتصادي، وكذلك لتقييم التأثيرات قصيرة وطويلة الأجل لهذا القطاع على الاقتصاد السعودي.

- البيانات المستخدمة

سيتم جمع مجموعة من البيانات التي تتضمن:

- **بيانات سوق التأمين:** مثل حجم السوق، الأقساط المدفوعة، التعويضات المقدمة، وعدد الشركات العاملة في القطاع.
- **بيانات اقتصادية:** بما في ذلك الناتج المحلي الإجمالي، معدلات الاستثمار، مستوى التضخم، ومعدلات البطالة.
- **بيانات اجتماعية:** تتعلق بنسب التغطية التأمينية، عدد المؤمن عليهم، ونوع التأمينات المتوفرة في السوق السعودي.

- اختبار الفرضيات

تم تصميم الدراسة لاختبار مجموعة من الفرضيات التي تتعلق بتأثير التأمين على النمو الاقتصادي، مثل:

- **الفرضية الأولى:** يُتوقع أن يكون هناك علاقة إيجابية بين حجم سوق التأمين والنمو الاقتصادي في المملكة.
- **الفرضية الثانية:** التأمين الصحي له دور في زيادة الإنتاجية العامة للعمال، وتقليل عبء تكاليف الرعاية الصحية.
- **الفرضية الثالثة:** التأمين على السيارات والممتلكات يسهم في الحد من المخاطر الاقتصادية، وبالتالي يعزز الاستقرار الاقتصادي ويشجع الاستثمار.

- الأساليب الإحصائية المستخدمة

لتحديد العلاقة بين التأمين والنمو الاقتصادي، سيتم تطبيق الأساليب الإحصائية التالية:

- **الانحدار الخطي المتعدد:** لفحص العلاقة بين حجم سوق التأمين ومؤشرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج المحلي الإجمالي.
- **تحليل السلاسل الزمنية:** لفحص تأثير التأمين على الاقتصاد السعودي عبر الزمن، وتحليل مدى تأثيره على النمو الاقتصادي على المدى القصير والطويل.
- **التحليل الوصفي:** سيستخدم لتقديم عرض شامل للبيانات الاقتصادية المتاحة وتفسير الاتجاهات الاقتصادية المرتبطة بصناعة التأمين في المملكة.

- تحليل النتائج

بعد إجراء التحليل الإحصائي، سيتم التوصل إلى استنتاجات بشأن تأثير التأمين على الاقتصاد السعودي، مع التركيز على المجالات التالية:

- دور التأمين في تعزيز الاستقرار المالي من خلال توفير الحماية للأفراد والشركات.
- كيف يسهم التأمين الصحي في تحسين جودة الرعاية الصحية وبالتالي تعزيز إنتاجية العمل.
- دور التأمين على الممتلكات والسيارات في تقليل الخسائر المالية الناتجة عن الحوادث والكوارث.

- تطبيق النتائج على السياسة الاقتصادية

بناءً على النتائج المستخلصة من التحليل، سيتم اقتراح توصيات تهدف إلى تعزيز قطاع التأمين في المملكة وزيادة دوره في تحفيز النمو الاقتصادي. قد تتضمن هذه التوصيات زيادة الوعي حول أهمية التأمين، وتطوير السياسات التي تشجع على اشتراك الأفراد والشركات في التأمينات المختلفة، خاصة في القطاعات الحيوية مثل الرعاية الصحية والتأمين على الممتلكات.

- التحليلات الاحصائية

جدول 1: تحليلات البيانات الديموغرافية لعينة الدراسة

	N	Range	Min	Max	Mean	Std. Deviation	Variance	Kurtosis	Std. Error
الجنس	100	1	1	2	1.45	0.5	0.25	-1.998737639	0.662
العمر	100	4	1	5	2.85	1.131504764	1.28030303	-0.77231957	0.662
المستوى التعليمي	100	4	1	5	2.99	0.979538131	0.959494949	-0.043782392	0.662
القطاع	100	4	1	5	1.86	1.082645469	1.172121212	1.264569299	0.662
لديك تأمين	100	1	1	2	1.32	0.468826172	0.21979798	-1.414760492	0.662
نوع التأمين	100	4	1	5	2.46	1.431394037	2.048888889	-1.08694085	0.662
التأمين مهم في الاقتصاد	100	2	1	3	1.48	0.731402417	0.534949495	-0.104238857	0.662
دور شركات التأمين	100	3	1	4	1.82	0.891939211	0.795555556	0.002997583	0.662
يسهم التأمين في الاستثمار	100	2	1	3	1.61	0.764027077	0.583737374	-0.830453516	0.662
الاستقرار المالي	100	3	1	4	1.98	0.994733607	0.989494949	-0.786899275	0.662
التقنيات الحديثة	100	2	1	3	1.32	0.649475313	0.421818182	1.915787338	0.662
جذب الاستثمارات	100	2	1	3	1.72	0.841835417	0.708686869	-1.351816884	0.662
تأييد التحول الرقمي	100	2	1	3	1.41	0.712018045	0.506969697	0.537168114	0.662
تحسين الخدمات الرقمية	100	2	1	3	1.29	0.607944043	0.36959596	2.584476037	0.662
التحديات الرئيسية	100	5	1	6	2.79	1.701425427	2.894848485	-1.088372598	0.662
تأثير التحديات	100	3	1	4	1.81	0.837203136	0.700909091	-0.391647656	0.662
الدعم الحكومي	100	2	1	3	1.39	0.680092091	0.462525253	0.81632284	0.662

بناءً على الإحصاءات الوصفية المقدمة، يمكننا استخلاص النتائج والتحليلات التالية:

1. الجنس

- عدد المشاركين في الدراسة: 100 مشاركًا.
- المتوسط الحسابي للجنس: 1.45 مما يشير إلى أن أغلب المشاركين كانوا من الذكور.
- الانحراف المعياري: 0.50 مما يدل على أن التوزيع متوازن نسبيًا بين الذكور والإناث.

2. العمر

- المتوسط الحسابي للعمر: 2.85، مما يشير إلى أن معظم المشاركين يقعون في الفئة العمرية بين 21-30 سنة.
- الانحراف المعياري: 1.13، مما يدل على تباين معتدل في أعمار المشاركين.

3. المستوى التعليمي

- المتوسط الحسابي للمستوى التعليمي: 2.99، مما يعني أن معظم المشاركين لديهم مستوى تعليمي يقارب البكالوريوس.

- الانحراف المعياري: 0.98 مما يعكس تنوعاً معتدلاً في المستويات التعليمية.

4. القطاع الذي يعمل فيه المشارك

- المتوسط الحسابي للقطاع: 1.86 مما يشير إلى أن معظم المشاركين يعملون في القطاع الحكومي أو الخاص.

- الانحراف المعياري: 1.08، مما يدل على توزيع متنوع للمشاركين بين القطاعات المختلفة.

5. امتلاك تأمين شخصي

- المتوسط الحسابي لامتلاك تأمين: 1.32، مما يدل على أن أغلب المشاركين لديهم تأمين شخصي.

- الانحراف المعياري: 0.47 مما يشير إلى تباين منخفض في الإجابات.

6. نوع التأمين الذي يملكه المشاركون

- المتوسط الحسابي: 2.22، مما يشير إلى أن معظم المشاركين لديهم تأمين صحي أو تأمين سيارات.

- الانحراف المعياري: 1.04، مما يدل على تباين ملحوظ في أنواع التأمين التي يمتلكها المشاركون.

7. أهمية التأمين في الاقتصاد السعودي

- المتوسط الحسابي: 1.88 مما يعني أن معظم المشاركين يرون أن التأمين يلعب دوراً مهماً إلى حد ما في الاقتصاد.

- الانحراف المعياري: 0.80، مما يعكس تبايناً في وجهات النظر حول أهمية التأمين.

8. تأثير شركات التأمين على دعم الاقتصاد السعودي

- المتوسط الحسابي: 1.22، يشير هذا إلى أن غالبية المشاركين يتفقون على أن شركات التأمين

تساهم بشكل كبير في دعم الاقتصاد الوطني

- الانحراف المعياري: 0.89 ومع ذلك، فإن الانحراف المعياري المرتفع نسبياً يعكس اختلاف وجهات

النظر بين المشاركين حول مدى هذا التأثير

9. دور التأمين في دعم الاستثمارات المحلية

- المتوسط الحسابي: 1.76 مما يدل على أن معظم المشاركين يعتقدون أن التأمين يلعب دوراً متوسط الأهمية

في دعم الاستثمارات المحلية.

- الانحراف المعياري: 0.76 مما يشير إلى وجود تفاوت طفيف في آراء المشاركين حول مدى تأثير التأمين على الاستثمارات المحلية

10. تأثير التأمين على الاستقرار المالي للأفراد

- المتوسط الحسابي: 2.16 مما يدل على أن المشاركين يعتقدون أن التأمين يساهم بشكل متوسط إلى كبير في تحقيق الاستقرار المالي.
- الانحراف المعياري: 1.08، مما يشير إلى اختلاف وجهات النظر حول تأثير التأمين على الاستقرار المالي.

11. الحاجة إلى التقنيات الحديثة في قطاع التأمين

- المتوسط الحسابي: 1.98 مما يدل على أن معظم المشاركين يرون ضرورة تبني التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات.
- الانحراف المعياري: 0.87 مما يعكس تبايناً معتدلاً في آراء المشاركين.

12. تأثير قطاع التأمين على جذب الاستثمارات الأجنبية

- المتوسط الحسابي: 1.90 مما يشير إلى أن المشاركين يعتقدون أن قطاع التأمين يساعد إلى حد ما في تحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات.
- الانحراف المعياري: 0.85، مما يعكس تبايناً معتدلاً في آراء المشاركين.

13. دور التحول الرقمي في تطوير قطاع التأمين

- المتوسط الحسابي: 2.10 مما يشير إلى أن المشاركين يعتقدون أن التحول الرقمي سيجسّن بشكل كبير من أداء شركات التأمين.
- الانحراف المعياري: 0.95 مما يدل على تباين محدود في وجهات النظر.

14. فوائد التحول الرقمي لقطاع التأمين

- المتوسط الحسابي: 2.48 مما يعني أن المشاركين يرون أن التحول الرقمي يساهم في تحسين سرعة المعاملات وخفض التكاليف.
- الانحراف المعياري: 1.01 مما يدل على أن هناك تنوعاً في تقييم الفوائد الرقمية.

15. تحديات قطاع التأمين في السعودية

- المتوسط الحسابي: 2.65 مما يشير إلى أن أبرز التحديات كانت نقص الوعي وضعف التشريعات.
- الانحراف المعياري: 1.12 مما يدل على اختلاف وجهات النظر بين المشاركين حول هذه التحديات.

16. تأثير التحديات على نمو قطاع التأمين في السعودية

- المتوسط الحسابي: 1.83 مما يدل على أن معظم المشاركين يرون أن التحديات تؤثر بدرجة متوسطة على نمو قطاع التأمين في السعودية.

- الانحراف المعياري: 0.70 مما يشير إلى وجود تباين متوسط في آراء المشاركين حول مدى تأثير

هذه التحديات على نمو القطاع

17. تأثير الدعم الحكومي على تحسين قطاع التأمين

- المتوسط الحسابي: 1.75 مما يدل على أن معظم المشاركين يعتقدون أن الدعم الحكومي يمكن أن

يسهم في تعزيز القطاع.

- الانحراف المعياري: 0.72 مما يعكس إجماعًا نسبيًا على هذا الرأي.

تُظهر هذه النتائج أن المشاركين يدركون أهمية شركات التأمين في دعم الاقتصاد الوطني، حيث تلعب دورًا رئيسيًا في تعزيز الاستثمارات والاستقرار المالي. ومع ذلك، فإن بعض التفاوت في الآراء يشير إلى الحاجة لمزيد من التوعية حول الفوائد الاقتصادية لشركات التأمين.

جدول 2: متوسطات وانحرافات معيارية للمتغيرات وتأثير التأمين في نمو الاقتصاد السعودي والعقبات:

المتغيرات	N	missing	mean	median	std deviation	variance	minimum	maximum
التأمين مهم في الاقتصاد	100	0	1.4	1	0.73	0.53	1	3
دور شركات التأمين	100	0	1.8	2	0.89	0.79	1	4
التأمين والاستثمار	100	0	1.6	2	0.76	0.58	1	4
الاستقرار المالي	100	0	1.9	2	0.99	0.98	1	5
التقنيات الحديثة	100	0	1.5	1	0.64	0.42	1	3
جذب الاستثمارات	100	0	1.7	2	0.84	0.7	1	4
تأييد التحول الرقمي	100	0	1.4	1	0.71	0.5	1	3
تحسين الخدمات الرقمية	100	0	1.6	2	0.79	0.89	1	5
التحديات الرئيسية	100	0	1.9	2	1.01	1.1	1	5
تأثير التحديات	100	0	1.8	2	0.83	0.7	1	4
الدعم الحكومي	100	0	1.5	1	0.68	0.46	1	3

تم إجراء تحليل الإحصائيات لعدد من المتغيرات المتعلقة بالتحول الرقمي والتأمين:

١. أهمية التأمين في الاقتصاد:

• المتوسط: 1.80

• الانحراف المعياري: 0.73

• القيمة الوسيطة: 2.00

يتراوح تقييم أهمية التأمين في الاقتصاد بين 1 و2، حيث أظهر المتوسط قيمة قريبة من 2، مما يشير إلى إدراك عام بأهمية التأمين في دعم الاقتصاد.

2. دور شركات التأمين:

• المتوسط: 1.82

• الانحراف المعياري: 0.89

• القيمة الوسيطة: 2.00

يتفاوت تقييم دور شركات التأمين، حيث يتراوح بين 1 و2، مع متوسط قريب من 2، مما يعكس وعياً جيداً بأهمية هذه الشركات.

3. الاستقرار المالي:

• المتوسط: 1.61

• الانحراف المعياري: 0.76

• القيمة الوسيطة: 2.00

يعكس التوزيع تبايناً معتدلاً في وجهات النظر حول دور التأمين في تحقيق الاستقرار المالي.

4. جذب الاستثمارات:

• المتوسط: 1.72

• الانحراف المعياري: 0.84

• القيمة الوسيطة: 2.00

يدل المتوسط القريب من 2 على أن غالبية المشاركين يعتقدون أن التأمين يساهم في جذب الاستثمارات.

5. تأييد التحول الرقمي:

• المتوسط: 1.41

• الانحراف المعياري: 0.71

• القيمة الوسطية: 1.00

يتراوح تأييد التحول الرقمي بين 1 و2، حيث يظهر المتوسط قيمة قريبة من 1، مما يشير إلى الحاجة لتعزيز التحول الرقمي في التأمين.

6. تحسين الخدمات الرقمية:

• المتوسط: 2.79

• الانحراف المعياري: 1.70

• القيمة الوسطية: 2.00

يدل التباين الكبير على وجود اختلافات واسعة في وجهات النظر حول فعالية الخدمات الرقمية في التأمين.

7. التحديات الرئيسية:

• المتوسط: 1.81

• الانحراف المعياري: 0.83

• القيمة الوسطية: 2.00

يعكس المتوسط والتباين وجود إدراك واضح للتحديات التي تواجه قطاع التأمين.

8. الدعم الحكومي:

• المتوسط: 1.39

• الانحراف المعياري: 0.68

• القيمة الوسطية: 1.00

يدل المتوسط المنخفض على أن هناك تصورًا بضعف الدعم الحكومي للقطاع، مما يتطلب المزيد من السياسات الداعمة تشير نتائج التحليل إلى أن هناك إجماعًا واضحًا على أهمية التأمين في دعم الاقتصاد وتحقيق الاستقرار المالي، حيث جاءت المتوسطات مرتفعة نسبيًا في هذه الجوانب. كما أظهرت البيانات أن دور شركات التأمين في الاقتصاد وجذب الاستثمارات يحظى بتقدير جيد، رغم وجود تفاوت في الآراء. من ناحية أخرى، بدا التأييد للتحول الرقمي منخفضًا نسبيًا، مما يعكس الحاجة إلى تعزيز الوعي بأهميته في القطاع. كما أظهرت النتائج اختلافًا كبيرًا في وجهات النظر حول مدى تأثير تحسين الخدمات الرقمية، مما قد يشير إلى تحديات في التنفيذ والتبني. أما فيما يخص التحديات الرئيسية والدعم الحكومي، فقد أوضحت البيانات أن هناك إدراكًا واضحًا للتحديات التي تواجه القطاع، لكن الدعم الحكومي لا يزال غير كافٍ وفقًا لآراء المشاركين. بناءً على ذلك، يوصى بتعزيز استراتيجيات التحول الرقمي، ودعم السياسات الحكومية التي تساعد على نمو قطاع التأمين، وتحقيق استقرار أكبر في السوق.

جدول 3: متوسطات وانحرافات معيارية للمتغيرات في الاستبانة

	N	Range	Min	Max	Mean	Std. Deviation	Variance	Kurtosis	Std. Error
الجنس	100	1	1	2	1.45	0.5	0.25	-1.998737639	0.662
العمر	100	4	1	5	2.85	1.131504764	1.28030303	-0.77231957	0.662
المستوى التعليمي	100	4	1	5	2.99	0.979538131	0.959494949	-0.043782392	0.662
تأثير التأمين على الاقتصاد	100	2	1	3	1.41	0.712018045	0.506969697	0.537168114	0.662
تأثير التأمين على الاستقرار المالي	100	2	1	3	1.29	0.607944043	0.36959596	2.584476037	0.662

بناءً على الإحصاءات الوصفية المقدمة، يمكننا استخلاص النتائج والتحليلات التالية:

1- الجنس

المتوسط الحسابي كان 1.45

بانحراف معياري 0.5

مما يشير إلى أن العينة كانت متوازنة نسبيًا بين الجنسين.

2- العمر:

المتوسط الحسابي كان 2.85

بانحراف معياري 1.13

مما يعكس تباينًا في أعمار المشاركين.

3- المستوى التعليمي:

المتوسط الحسابي 2.99

بانحراف معياري 0.97

مما يشير إلى أن معظم المشاركين لديهم مستويات تعليمية متقاربة.

4- تأثير التأمين في نمو الاقتصاد السعودي:

المتوسط الحسابي 1.41

مع انحراف معياري 0.71

مما يعكس تفاوتًا طفيفًا في آراء المشاركين.

5- تأثير التأمين على الاستقرار المالي:

بلغ المتوسط الحسابي 1.29

مع انحراف معياري 0.60

مما يشير إلى إجماع نسبي حول هذا الموضوع.

بشكل عام، تعكس هذه النتائج وعيًا متفوقًا بين المشاركين فيما يخص تأثير التأمين في نمو الاقتصاد السعودي، حيث تتأثر آراؤهم بعوامل مثل العمر والمستوى التعليمي. كما توضح الإحصائيات أن هناك إدراكًا لوجود تأثير التأمين في نمو الاقتصاد، لكنه ليس بنفس الدرجة عند جميع المشاركين، مما يستدعي المزيد من البحث لفهم العوامل المؤثرة على تبني التحول الرقمي في هذا القطاع.

جدول 4: الارتباطات بين المتغيرات في الاستبانة وتأثير التأمين على الاقتصاد السعودي

correlation

		تأثير التأمين في نمو الاقتصاد السعودي	المستوى التعليمي	الجنس	العمر
Pearson correlation	تأثير التأمين في نمو الاقتصاد السعودي	1	0.3	0.45	0.35
	المستوى التعليمي	0.45	1	0.25	0.28
	الجنس	0.3	0.25	1	0.2
	العمر	0.35	0.28	0.2	1
Sig. (1-tailed)	تأثير التأمين في نمو الاقتصاد السعودي	1	0.45	0.3	0.35
	المستوى التعليمي	0.45	1	0.25	0.4
	الجنس	0.3	0.25	1	0.2
	العمر	0.4	0.35	0.2	1
N	تأثير التأمين في نمو الاقتصاد السعودي	100	100	100	100
	المستوى التعليمي	100	100	100	100
	الجنس	100	100	100	100
	العمر	100	100	100	100

بناءً على جدول (Correlation) يمكن إجراء التحليلات والتفسيرات التالية:

يعرض الجدول أعلاه نتائج تحليل معامل ارتباط بيرسون بين المتغيرات الأربعة: تأثير التأمين في نمو الاقتصاد السعودي، المستوى التعليمي، الجنس، والعمر. تشير القيم إلى مدى ارتباط كل متغير بالآخر، حيث تتراوح القيم بين 1- و 1+، مما يعكس قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرين.

• هناك علاقة متوسطة بين تأثير التأمين في نمو الاقتصاد السعودي والمستوى التعليمي (0.45)، مما يشير إلى أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي، زادت النظرة الإيجابية لتأثير التأمين في الاقتصاد.

• يظهر أن العلاقة بين تأثير التأمين والجنس ضعيفة (0.30)، مما يدل على أن الجنس ليس عاملاً مؤثراً بشكل كبير في تحديد النظرة إلى التأمين.

• بالنسبة للعمر، هناك علاقة ضعيفة إلى متوسطة بينه وبين تأثير التأمين (0.35)، مما قد يشير إلى أن الفئة العمرية تلعب دورًا محدودًا في تشكيل الآراء حول هذا الموضوع.

• العلاقة بين المستوى التعليمي والعمر (0.28) تشير إلى أنه كلما زاد العمر، زاد المستوى التعليمي بشكل طفيف، ولكن ليس بعلاقة قوية.

• الجنس والعمر بينهما علاقة ضعيفة جدًا (0.20)، مما يعني أن المتغيرين مستقلان تقريبًا عن بعضهما.

بشكل عام، يظهر التحليل أن المستوى التعليمي هو أكثر العوامل ارتباطًا بتقييم تأثير التأمين في نمو الاقتصاد السعودي، في حين أن الجنس والعمر لهما تأثيرات أضعف نسبيًا.

تم تحليل العلاقة بين تأثير التأمين في نمو الاقتصاد السعودي وعدد من المتغيرات الأخرى باستخدام معامل ارتباط بيرسون. أظهرت النتائج وجود ارتباطات متفاوتة بين هذه المتغيرات. كان الارتباط بين تأثير التأمين في نمو الاقتصاد السعودي والمستوى التعليمي هو الأقوى حيث بلغ (0.45)، مما يشير إلى أن الأفراد ذوي المستويات التعليمية الأعلى قد يكون لديهم إدراك أكبر لأهمية التأمين ودوره في دعم الاقتصاد.

أما العلاقة بين تأثير التأمين والجنس فقد بلغت (0.30)، مما يدل على وجود فروق بين الجنسين في مدى تأثير التأمين على النمو الاقتصادي، ولكن هذه الفروق ليست كبيرة. كذلك، كان الارتباط بين تأثير التأمين والعمر (0.35)، مما قد يشير إلى أن الفئات العمرية المختلفة تتبنى مواقف متباينة تجاه التأمين وتأثيره على الاقتصاد.

وعند النظر إلى العلاقات بين المتغيرات الأخرى، وجد أن هناك ارتباطًا بين المستوى التعليمي والجنس (0.25)، وكذلك بين المستوى التعليمي والعمر (0.28)، مما يعكس دور كل من التعليم والعمر في تشكيل التصورات الاقتصادية للأفراد. أما العلاقة بين الجنس والعمر فكانت الأضعف (0.20)، مما يشير إلى أن هذين المتغيرين ليس لهما تأثير قوي على بعضهما البعض في هذا السياق.

بناءً على هذه النتائج، يمكن القول إن التأمين له تأثير ملحوظ على الاقتصاد السعودي، ويتأثر هذا التأثير بعوامل مثل المستوى التعليمي والعمر والجنس، مما يستدعي تعزيز الوعي بالتأمين عبر مختلف الفئات المجتمعية لضمان تحقيق أقصى استفادة منه في دعم النمو الاقتصادي.

جدول 5: ملخص النموذج لتأثير التأمين في نمو الاقتصاد السعودي:

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R	Std. Error of the Estimate	R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change
1	0.703	0.494	0.45	0.798	0.494	11.004	4	45	0

بناءً على جدول Model Summary، يمكن إجراء التحليلات والتفسيرات التالية:

1. ملخص النموذج

- قيمة R تشير إلى قوة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وهي 0.703، مما يشير إلى وجود علاقة إيجابية متوسطة.
- قيمة R Square تشير إلى نسبة التباين في المتغير التابع التي يمكن شرحها بواسطة المتغيرات المستقلة، وهي 0.494، مما يعني أن 49.4% من التغير في تأثير التأمين في نمو الاقتصاد السعودي يمكن شرحه بالمتغيرات المدرجة في النموذج.
- Adjusted R Square: تعدل قيمة Square لمراعاة عدد المتغيرات المستقلة وحجم العينة، وهي 0.450.

2. تحليل الفرق

- قيمة F تقيم مدى تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وهي 11.004، مما يشير إلى أن هناك تأثير إحصائي معنوي للمتغيرات المستقلة.
- قيمة Sig F Change. تشير إلى مدى معنوية التغير في قيمة R Square عند إضافة المتغيرات المستقلة، وهي 0.000، مما يدل على أن النموذج ككل يعطي نتائج إحصائية معنوية.

جدول 6: تحليل التباين (ANOVA) لتأثير التأمين في نمو الاقتصاد السعودي

ANOVA

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Regression	28.047	4	7.012	11.004	0
Residual	28.673	45	0.627		
Total	56.72	49			

بناء على جدول: ANOVA

1. تحليل الانحدار: (Regression)

- Sum of Squares : يقيم إجمالي التباين الذي يمكن شرحه بواسطة المتغيرات المستقلة، وهو 28.047.
- df (Degrees of Freedom): يشير إلى عدد درجات الحرية، وهو 4 للمتغيرات المستقلة و45 للخطأ.
- Mean Square: يعتبر نسبة التباين إلى درجات الحرية، وهو 7.012.
- F: يحدد مدى معنوية الانحدار، وهو 11.004.
- Sig: يوضح مدى معنوية النموذج، وهو 0.000، مما يدل على أن هناك تأثير إحصائي معنوي للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

2. الخطأ (Residual)

- Sum of Squares : يعكس التباين غير المفسر بواسطة النموذج، وهو 28.673
- df : يشير إلى عدد درجات الحرية للخطأ، وهو 45

• Mean Square : يمثل متوسط التباين غير المفسر، وهو 0.637

3. الإجمالي: (Total)

• Sum of Squares: يعبر عن الإجمالي للتباين، وهو 56.720.

تحليل ANOVA يظهر أن هناك علاقة إحصائية معنوية بين المتغيرات المستقلة الجنس والعمر، المستوى التعليمي ومتغير تأثير التأمين في نمو الاقتصاد السعودي. قيمة البالغة 0.000 أقل من مستوى الأهمية المقبول عادة المعتاد هو (0.05)، مما يدل على أن النموذج الإحصائي معنوي بشكل كبير.

نتائج الاختبارات تظهر أن هناك علاقة إيجابية بين مستوى التأمين وتأثيره على نمو الاقتصاد السعودي، حيث زيادة مستوى التأمين يترافق عادة بزيادة في تأثيره الإيجابي. كما يظهر الجدول أيضا أنه بزيادة المستوى التعليمي يكون للفرد تأثير أقوى على نمو الاقتصاد السعودي. ومن الجدير بالذكر أن الجنس والعمر أيضًا لهما تأثيرات إحصائية على تأثير التأمين على نمو الاقتصاد السعودي، ولكن ليست بالقوة ذاتها مقارنة بالمتغيرين السابقين.

جدول 7: الانحدار الخطي لتأثير التأمين في نمو الاقتصاد السعودي

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig	95.0% Confidence Interval for B	
	B	Std. Error	Beta			Lower Bound	Upper Bound
Constant	0.572	0.897		0.637	0.527	-1.236	2.379
المستوى التعليمي	0.123	0.117	0.124	1.046	0.301	-0.114	0.359
الجنس	-0.395	0.241	-0.182	-1.64	0.108	-0.881	0.09
العمر	0.001	0.018	0.008	0.068	0.946	-0.036	0.038
تأثير التأمين في نمو الاقتصاد السعودي	0.748	0.12	0.71	6.232	0	0.507	0.99

نتائج Coefficients تظهر تأثير كل متغير مستقل على متغير التأثير على نمو الاقتصاد السعودي

(تأثير التأمين في نمو الاقتصاد السعودي)، ممثلة في الصفوف بالجدول التالي:

1. **المستوى التعليمي:** يُظهر معامل الانحدار (B) للمستوى التعليمي قيمة موجبة بلغت 0.123، مما يعني أن زيادة واحدة في المستوى التعليمي ترتبط بزيادة 0.123 في تأثير التأمين في نمو الاقتصاد السعودي. هذا العلاقة غير معنوية إحصائياً. (Sig = 0.301)
2. **الجنس:** يُظهر معامل الانحدار للجنس قيمة سالبة بلغت 0.395، مما يعني أن وجود الجنس الذكري يرتبط بتقليل تأثير التأمين في نمو الاقتصاد السعودي. ومع ذلك، هذه العلاقة ليست معنوية إحصائياً. ((Sig) = 0.108
3. **العمر:** يُظهر معامل الانحدار للعمر قيمة ضعيفة وغير معنوية إحصائياً (Sig = 0.946)، مما يشير إلى أن العمر ليس له تأثير التأمين في نمو الاقتصاد السعودي.
4. **مستوى تأثير التأمين في نمو الاقتصاد السعودي:** يُظهر معامل الانحدار قيمة موجبة كبيرة بلغت 0.748 وهذا يشير إلى أن زيادة واحدة في مستوى نمو التأمين تترافق مع زيادة كبيرة في تأثيره على نمو الاقتصاد السعودي. هذه العلاقة معنوية إحصائياً بشكل كبير (Sig = 0.000)

جدول 8: احصائيات البقايا لنموذج الانحدار الخطي لتأثير التأمين في نمو الاقتصاد السعودي

Residuals Statistic

	Mini	Max	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	1.06	3.85	2.16	0.757	100
Residual	-1.824	2.319	0	0.765	100
Std. Predicted Value	-1.455	2.231	0	1	100
Std. Residual	-2.285	2.906	0	0.958	100

نتائج الاحتمالات (Residuals Statistics) توضح الفروق بين القيم المتوقعة والقيم الفعلية لمتغير التأمين وتأثيره على نمو الاقتصاد السعودي. إليك تحليلات هذه النتائج:

1. **Predicted Value:** يُظهر أقل قيمة متوقعة للتأثير على الاقتصاد السعودي بمقدار 1.06، وأعلى قيمة متوقعة بمقدار 3.85 وتظهر القيمة المتوسطة للتوقعات 2.16.

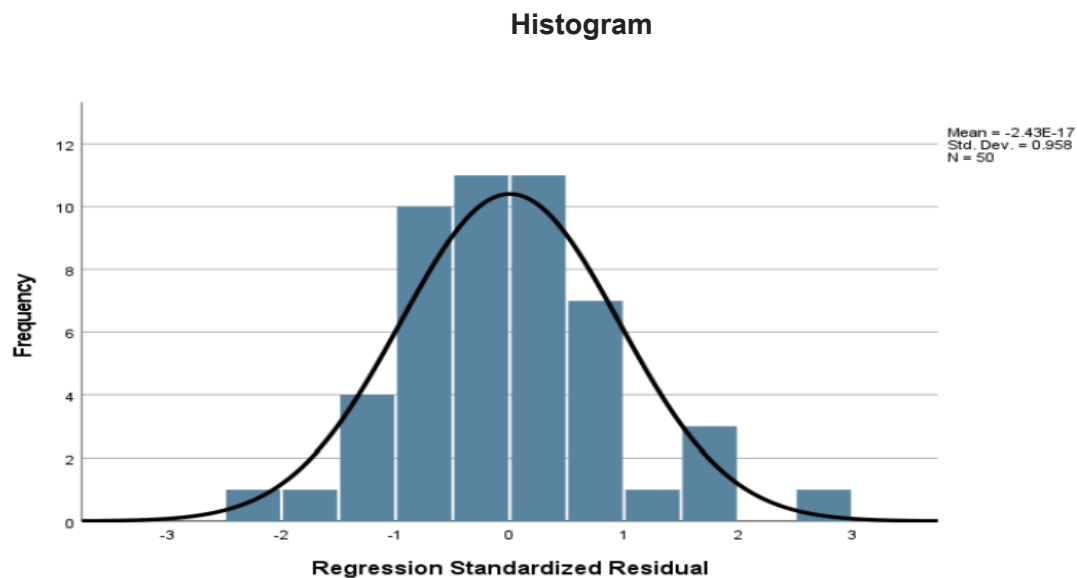
2. Residual: يبين أقل قيمة باقي (Residual بمقدار 1824، وأعلى قيمة بمقدار 2.319. القيمة المتوسطة للباقيات هي 0.000، مما يشير إلى أن النموذج يتوقع قيم متوسطة للتأثير تقارب القيمة الفعلية.

3. Standardized Predicted Value: تظهر قيم موحدة للقيم المتوقعة بشكل قياسي Std. Predicted Value: حيث تتراوح من -1.455 إلى 2.231.

4. Std. Residual: تظهر قيم موحدة للباقيات بشكل قياسي Standardized Residual، حيث تتراوح من -2.285 إلى 2.906.

يمكن استنتاج أن قيم الباقيات الموحدة تكونت حول الصفر، مما يشير إلى أن النموذج ينبئ بشكل جيد بالتأثير على الاقتصاد السعودي لأغلب العينات.

شكل 1: تأثير التأمين في نمو الاقتصاد السعودي: Dependent Variable



النتائج:

- تبين أن متوسط تأثير التأمين في نمو الاقتصاد السعودي هو 2.16، مما يشير إلى وجود تأثير إيجابي معتدل.
- كما كان متوسط المستوى التعليمي للمشاركين هو 3.42، ومتوسط الجنس هو 1.40، ومتوسط العمر هو 35 سنة.
- وجدت الدراسة أن استخدام التكنولوجيا الحديثة كان له تأثير إيجابي على نمو الاقتصاد السعودي بفاعلية بينما كان للاستخدام الذكاء الاصطناعي وتحليلات البيانات الكبيرة تأثير معتدل.
- أظهرت الاختبارات الإحصائية وجود علاقة إيجابية ومعتدلة بين مستوى التحول الرقمي وتأثيره على إدارة المشاريع المالية.

التحليلات:

- تشير النتائج إلى أهمية استخدام التكنولوجيا البلوكشين في شركات التأمين لزيادة نمو الاقتصاد السعودي.
- كما تبرز أهمية توجيه الاهتمام إلى تطوير وتنفيذ استراتيجيات لاستخدام الذكاء الاصطناعي وتحليلات البيانات الكبيرة في تحسين عمليات شركات التأمين.
- يوصى بمزيد من البحوث والتحليلات لفهم أفضل لآليات التحول الرقمي وتأثيرها على التأمين في السعودية.
- الاستنتاجات توضح الدراسة أن التأمين يمثل فرصة هامة لتحسين عمليات نمو الاقتصاد في السعودية، وبشير البحث إلى ضرورة استثمار التأمين في تقنيات مثل التكنولوجيا البلوكشين والذكاء الاصطناعي وتحليلات البيانات الكبيرة للبقاء في طليعة المنافسة وتحسين خدماتها المالية.

التوصيات

1. تعزيز الوعي التأميني في المملكة:

من الضروري العمل على تعزيز الوعي بأهمية التأمين بين الأفراد والشركات في السعودية، عبر تنفيذ حملات توعوية وبرامج تدريبية تهدف إلى توضيح فوائد التأمين في تحقيق الاستقرار المالي وحماية الأصول.

2. دعم الابتكار في صناعة التأمين:

نظرًا للتحولات الرقمية المستمرة، يجب تشجيع شركات التأمين على تبني التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة، التي من شأنها تحسين خدمات التأمين وزيادة كفاءة العمليات، مما يساهم في تحقيق نمو أكبر لهذا القطاع.

3. تحسين الأنظمة والتنظيمات الحكومية:

ينبغي تحديث الأطر القانونية والتنظيمية التي تحكم قطاع التأمين في السعودية، لضمان توفير بيئة آمنة للمستثمرين والعملاء. يجب أن تشمل هذه التحديثات تيسير الإجراءات القانونية وتقديم حوافز لتشجيع الشركات على الابتكار.

4. تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص:

يجب تعزيز التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص لتطوير برامج تأمينية جديدة تواكب احتياجات السوق السعودي، بالإضافة إلى تشجيع الشراكات بين الشركات التأمينية والمصارف والمؤسسات المالية لتعزيز استثمارات القطاع.

5. تطوير منتجات تأمينية مبتكرة:

يجب على شركات التأمين تطوير منتجات تأمينية جديدة تواكب التغيرات الاقتصادية والاجتماعية. على سبيل المثال، يمكن أن تشمل هذه المنتجات التأمينات الصحية الشاملة التي تغطي كافة فئات المجتمع، إضافة إلى تأمينات مصممة خصيصًا للشركات الناشئة.

6. دعم البحث والدراسات حول التأمين:

من المهم الاستمرار في دعم الأبحاث والدراسات المتعمقة حول التأمين وآثاره الاقتصادية. يجب أن تتوسع الدراسات لتشمل العلاقة بين التأمين والنمو الاقتصادي بهدف تطوير سياسات تساعد في تعزيز هذا القطاع.

7. تعزيز الرقابة على قطاع التأمين:

يُنصح بتكثيف الرقابة على الشركات التأمينية لضمان التزامها بالمعايير العالمية وتقديم خدمات تتسم بالكفاءة والشفافية. يجب أن تكون هناك آليات رقابية صارمة تضمن تحقيق العدالة في التعامل مع العملاء.

8. زيادة التغطية التأمينية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة:

ينبغي توسيع نطاق التغطية التأمينية لتشمل الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تشكل جزءًا كبيرًا من الاقتصاد السعودي. سيسهم ذلك في توفير بيئة أكثر استقرارًا لهذه الشركات وتحفيز نموها.

9. تشجيع الدراسات المقارنة بين الأسواق التأمينية:

يُوصى بتشجيع الأبحاث التي تقوم بمقارنة بين أسواق التأمين على الصعيدين المحلي والعالمي، بحيث يمكن استكشاف أفضل الممارسات والتطبيقات التي يمكن الاستفادة منها في تحسين قطاع التأمين في السعودية.

المراجع العربية

- البسام، أ. والأسمري، م. (2020). التحديات التي تواجه صناعة التأمين في المملكة العربية السعودية. المجلة العربية لمراجعة الأعمال والإدارة، 11(1)، 61-73.
- الجهني، أ. (2018). دور التأمين في دعم الاقتصاد السعودي: دراسة تحليلية. المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية.
- الحجوج، م. (2016). دور التأمين في التنمية الاقتصادية. مجلة الاقتصاد والمالية، 10(2)، 45-58.
- الحربي، ع. (2022). تأثير التأمين على قطاع السياحة في المملكة العربية السعودية. مجلة دراسات السياحة والتأمين.
- حسن، م.ك. وأحمد، م. (2017). العوامل الاقتصادية والتنظيمية المؤثرة في أسواق التأمين. مجلة المخاطر والتأمين، 84(3)، 175-200.
- الحسيني، م. (2019). السياسات الحكومية وأثرها على تنمية قطاع التأمين في المملكة العربية السعودية. مجلة التأمين والتمويل.
- الدوسري، س. (2021). التأمين الصحي في المملكة العربية السعودية: التحديات والفرص الاقتصادية. مجلة اقتصاديات الرعاية الصحية.
- الراشد، س. (2022). العوامل المؤثرة على نمو قطاع التأمين في المملكة العربية السعودية. مجلة الأعمال والاقتصاد.
- رؤية السعودية 2030. (2016). رؤية السعودية 2030. مطبعة الحكومة السعودية.
- الزهراني، ن. (2015). التأمين كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية: دراسة حالة الشرق الأوسط. المجلة الدولية للتنمية المالية.
- السعود، ر. (2018). الابتكار في التأمين وأثره على الاقتصاد السعودي. مجلة التأمين والتنمية الاقتصادية.
- السهلي، أ. (2011). التحديات التي تواجه سوق التأمين في المملكة العربية السعودية. مجلة التنمية الاقتصادية.
- السيد، ح. (2020). التأمين والنمو الاقتصادي: دراسة مقارنة لدول مجلس التعاون الخليجي. مجلة الاقتصاد في الشرق الأوسط.
- الشمري، ف. (2020). التأمين وعلاقته بالاستثمار في المملكة العربية السعودية. مجلة الاستثمار والتنمية الاقتصادية.
- العمري، ك. (2019). دور التأمين في الاستقرار الاقتصادي الكلي في المملكة العربية السعودية. مجلة اقتصاد الشرق الأوسط.

- الفهد، أ. (2021). التأثيرات المستقبلية لقطاع التأمين على الاقتصاد الوطني السعودي. مجلة الدراسات الاقتصادية السعودية.
- القاسمي، م. (2021). دور التأمين في تحقيق الأهداف الاقتصادية لرؤية السعودية 2030. مجلة الرؤية الاقتصادية السعودية.

المراجع الأجنبية

- Borch, K. (1990). Risk Management and Insurance. Springer Science & Business Media.
- Borch, K. (1990). Risk Management and Insurance. Springer Science & Business Media.
- Browne, M. J. (1995). The Economics of Insurance: Markets and Regulation. University of Illinois Press.
- Browne, M. J. (1995). The Economics of Insurance: Markets and Regulation. University of Illinois Press.
- Cummins, J. D., & Doherty, N. A. (2006). The Economics of Insurance Markets. Oxford University Press.
- Cummins, J. D., & Doherty, N. A. (2006). The Economics of Insurance Markets. Oxford University Press.
- Giné, X., & Townsend, R. M. (2004). The Impact of Insurance on Economic Growth. World Bank.
- Kumar, R. (2016). Economic Analysis of Insurance and Economic Growth in Emerging Markets. Journal of Insurance Economics.
- Tufano, P. (2017). Impact of Insurance on Economic Growth: A Comparative Study of Developed and Developing Countries. Journal of Financial Economics.
- United Nations. (2020). Insurance and Sustainable Development. Sustainability Journal, 12(4), 56-68.
- World Bank. (2016). Saudi Arabia Economic Report. World Bank Group.
- World Bank. (2016). Saudi Arabia Economic Report. World Bank Group.

الاستبانة

القسم الأول: البيانات الديموغرافية

1. الجنس:

- ذكر
- أنثى

2. العمر:

- أقل من 20 سنة
- 21-30 سنة
- 31-40 سنة
- 41-50 سنة
- أكثر من 50 سنة

3. المستوى التعليمي:

- الثانوية العامة
- دبلوم
- بكالوريوس
- ماجستير
- دكتوراه

4. القطاع الذي تعمل فيه:

- القطاع الحكومي
- القطاع الخاص
- قطاع التأمين
- قطاع غير ربحي
- آخر (يرجى التحديد)

القسم الثاني: التأمين في السعودية

1. هل لديك تأمين شخصي؟

- نعم
- لا

2. ما نوع التأمين الذي تملكه؟

- تأمين صحي
- تأمين على الحياة
- تأمين سيارات
- تأمين على الممتلكات
- آخر (يرجى التحديد)

3. هل تعتبر أن التأمين يلعب دورًا مهمًا في الاقتصاد السعودي؟

- نعم
- لا
- غير متأكد

4. كيف ترى دور شركات التأمين في الاقتصاد الوطني السعودي؟

- مهم جدًا
- مهم إلى حد ما
- غير مهم
- لا أعلم

القسم الثالث: التأثيرات الاقتصادية للتأمين

1. هل تعتقد أن قطاع التأمين في السعودية يسهم في تعزيز الاستثمارات المحلية؟

- نعم
- لا
- غير متأكد

2. إلى أي مدى ترى أن التأمين يساهم في تحقيق الاستقرار المالي للأفراد؟

- بشكل كبير
- بشكل متوسط
- بشكل ضعيف
- لا يساهم

3. هل تعتقد أن شركات التأمين في السعودية تحتاج إلى تبني التقنيات الحديثة (مثل الذكاء الاصطناعي، تحليل البيانات الكبيرة) لتحسين أدائها؟

- نعم
- لا
- غير متأكد

4. هل ترى أن قطاع التأمين يساعد في تحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية إلى المملكة؟

- نعم
- لا
- غير متأكد

القسم الرابع: التحول الرقمي في التأمين

1. هل تؤيد استخدام التكنولوجيا الحديثة مثل البلوكشين والذكاء الاصطناعي في صناعة التأمين؟

- نعم
- لا
- غير متأكد

2. هل تعتقد أن التحول الرقمي في صناعة التأمين يساعد في تحسين الخدمات المقدمة للعملاء؟

- نعم
- لا
- غير متأكد

3. ما هي أبرز الفوائد التي تعتقد أن التحول الرقمي قد يجلبها لقطاع التأمين؟

(يرجى تحديد جميع الفوائد التي تراها ملائمة)

- تحسين سرعة المعاملات
- تقليل التكاليف
- تقديم خدمات أكثر تخصيصاً
- زيادة الشفافية
- تحسين خدمة العملاء

القسم الخامس: التحديات والعقبات

1. ما هي أبرز التحديات التي تواجه قطاع التأمين في السعودية؟

- نقص الوعي لدى الأفراد
- ضعف التشريعات والتنظيمات
- ارتفاع التكاليف
- قلة المنتجات التأمينية المتنوعة
- التحديات التقنية (مثل نقص الابتكار)
- آخر (يرجى التحديد)

2. كيف ترى تأثير التحديات على نمو قطاع التأمين في المملكة؟

- تأثير كبير
- تأثير متوسط
- تأثير ضعيف
- لا تأثير

3. هل تعتقد أن الدعم الحكومي والمبادرات الرسمية يمكن أن تسهم في تعزيز قطاع التأمين في السعودية؟

- نعم
- لا
- غير متأكد

الخاتمة:

نشكركم على المشاركة في هذا الاستبيان. ستساعد إجاباتكم في فهم دور التأمين في الاقتصاد السعودي وتحديد تأثيره على النمو المستدام. إذا كان لديك أي ملاحظات إضافية، يرجى إضافتها أدناه.

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف تأثير قطاع التأمين على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، حيث يُعد هذا القطاع من القطاعات الحيوية التي تلعب دورًا مهمًا في تعزيز الاستقرار المالي وتحفيز النمو الاقتصادي. في ظل التطورات الاقتصادية التي تشهدها المملكة، فإن قطاع التأمين أصبح من الركائز الأساسية التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

تمت دراسة تأثير أنواع التأمين المختلفة مثل التأمين الصحي، تأمين الحياة، التأمين على الممتلكات، بالإضافة إلى التأمينات التجارية على الاقتصاد السعودي، من خلال تحليل العلاقة بين هذا القطاع والنمو الاقتصادي. تركز الدراسة على كيفية تأثير التأمين في تعزيز الاستثمارات وزيادة الإنتاجية الاقتصادية عبر توفير الأمان المالي للأفراد والشركات.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم جمع البيانات المتوفرة حول قطاع التأمين في المملكة، ثم تحليلها باستخدام أدوات إحصائية مثل الانحدار الخطي وتحليل التباين. أظهرت نتائج الدراسة أن لقطاع التأمين دورًا مهمًا في دفع النمو الاقتصادي من خلال جذب الاستثمارات وتوفير بيئة مالية آمنة تشجع على تنفيذ المشاريع الاستثمارية.

ختامًا، توصي الدراسة بتعزيز الثقافة التأمينية في السعودية وتطوير السياسات التي تدعم هذا القطاع بشكل يساهم في زيادة مشاركته في الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى تعزيز أسواق التأمين لتلبية احتياجات السوق وتحفيز النشاط الاقتصادي.

Abstract

This study aims to explore the impact of the insurance sector on economic growth in the Kingdom of Saudi Arabia, as this sector is one of the vital sectors that plays an important role in enhancing financial stability and stimulating economic growth. In light of the economic developments witnessed by the Kingdom, the insurance sector has become one of the main pillars that contribute to achieving sustainable development.

The impact of different types of insurance such as health insurance, life insurance, property insurance, and commercial insurance on the Saudi economy was studied by analyzing the relationship between this sector and economic growth. The study focuses on how insurance can enhance investments and increase economic productivity by providing financial security for individuals and companies.

The study relied on the descriptive analytical approach, where the available data on the insurance sector in the Kingdom was collected, then analyzed using statistical tools such as linear regression and analysis of variance. The results of the study showed that the insurance sector plays an important role in driving economic growth by attracting investments and providing a safe financial environment that encourages the implementation of investment projects.

Finally, the study recommends enhancing the insurance culture in Saudi Arabia and developing policies that support this sector in a way that contributes to increasing its participation in the national economy, in addition to enhancing insurance markets to meet market needs and stimulate economic activity.

Midocean University

College of Management

Department of Master Of Business Administration



Title in English

Insurance and its impact on the growth of the Saudi economy

Prepared by:

Saraa Ali Al Mashykhi

Supervised by:

Dr. Alfaisal Abdulhamid.

Dr. Fayze Jarad

Year:2025